



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

حصة الفرد من التعليم

[12]



«خلي التغيير حقيقي»

دخلت الاحتجاجات الفرنسية أسبوعية الخامسة على التوالي، ورغم التزوير الإعلامي الكبير للأعداد الحقيقية للمحتجين، إلا أن أعدادهم لا تزال بعشرات الألوف، ورغم التنازلات الجزئية التي قدمتها الحكومة الفرنسية، إلا أن الحركة لا تزال مستمرة... وقد أثبتت هذه الحركة، عبر استمراريتها، أنها غير محدودة زمنياً، بل وأثبتت عبر امتدادها، بدرجات متفاوتة، إلى عدة بلدان أخرى، أنها غير محدودة مكانياً أيضاً، وهو ما يعيد تأكيد ما ذهبنا إليه في افتتاحية قاسيون الماضية من أن «الشبح الذي طاف أواسط القرن التاسع عشر في أوروبا، عاد إليها، ولكن ليس إليها وحدها، بل بات يطوف العالم بأسره»

إن المشترك بين جميع التحركات الشعبية التي جرت خلال العشر الثاني من القرن الحالي، أنها انطلقت عفوية، وبلا قيادة سياسية، وخاصة بلا قيادات من الفضاء السياسي القديم. ورغم أن الحركة في بقاع عديدة قد تم اختطافها مؤقتاً، وبشكل جزئي بكرة أو يصغر، وذلك لأسباب تتعلق بدرجة نضجها «بعد ابتعاد عن الميدان قارب نصف قرن»، إضافة إلى التعقيدات الإقليمية والعالمية المختلفة، إلا أن ذلك كله، لا يلغي حقيقة أساسية يثبتها واقع الحركة، على المستوى العالمي، وبشكل يومي: الحركة مستمرة زمنياً وممتدة مكانياً، ولا تتوقف عن التطور...

إن أساس استمرارية الحركة، هو أنها لما تصل بعد للتغيير الذي خرجت من أجله؛ التغيير الذي سيمر حكماً عبر تمرکز الحركة التدريجي حول إطارها الحقيقي: أولاً: برنامج التغيير. وثانياً: قوى التغيير «الفضاء السياسي الجديد».

إن التنازلات التي جرى تقديمها في الحالة الفرنسية، أو التغييرات التي لم تصل إلى جذر المشكلة، في تونس ومصر وغيرها من الأمثلة، تثبت حقيقة: أن التغيير يجب أن يكون حقيقياً، حقيقياً بعمقه وبضربه لأساس الأزمات المختلفة المتراكمة التي دفعت الناس للانخراط في حركة التغيير، تغيير حقيقي، لا يعني تغييرات شكلية في الوجوه أو الأحزاب، بل يعني إعادة صياغة جذرية للعلاقة بين ثلاثة أقطاب: «المجتمع، الحركة السياسية، الدولة» أثبتت تجارب السنوات الماضية، وفي دول عديدة، أن إنهاء أية أزمة دون وضع الأساس الحقيقي لحلها، لن يقيها قائمة فحسب، بل وسيجعلها أكثر إبلاماً وكرثية.

ومن هنا، فإن أمام السوريين فرصة مهمة لوضع أساس عملية التغيير الحقيقي الكفيل بإنهاء الأزمة بشكل جذري، تلك الفرصة، هي: المسألة الدستورية، ليس بما هو حبر على ورق؛ بل بوصفه رؤية معرفية ناضجة لنمط العلاقات الجديد بين الأقطاب الثلاثة «المجتمع، الحركة السياسية، الدولة»؛ رؤية من شأنها فتح أفق تغيير حقيقي يقطع نهائياً مع جذور الأزمة وأسبابها العميقة.

إن الشبح الذي يطوف العالم بأسره، مستمر في طوافه، ولن يتوقف حتى يبذر أسس التغيير الجذري الشامل، وحتى يراها تنمو وتزهر، وعلينا كوطنيين سوريين، وفي مختلف المواقع، أن نجعل التغيير في بلدنا حقيقياً؛ بغير ذلك، فإن الكارثة لن تتوقف.

شؤون محلية



حدائق ومتنفسات دمشق
إلى الاستثمار

11

ملف «سورية 2018»



الأمريكي يستدرج الأتراك
لعمل عسكري لتعطيل الحل

06

ملف «سورية 2018»



المدركات «تحمي»
الديمقراطية

05

شؤون عمالية



القطاع العام الصناعي..
درينة للتصويب

02

المؤتمرات النقابية.. لنستعد لها جميعاً!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



القطاع العام الصناعي.. دريئة للتصويب

القطاع العام الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً في الأوساط النقابية والاقتصادية، وهذا طبيعي كون هذا القطاع الهام هو الدريئة التي جرى تصويب النيران الغزيرة عليها من جانب قوى السوق، ومن داخل جهاز الدولة، وذلك عبر إجراءات جديّة اتخذتها بحق الحكومات السابقة والحالية والفرق الاقتصادية الملحق بها.

المشاريع «الإصلاحية» المطروحة كثرت وتعددت أشكالها ومضامينها، وهي ليست بريئة من حيث موقفها «الإصلاحي»، بل هي كسابقاتها من المشاريع التي طرحت في عهد الحكومات السابقة.

إن واقع القطاع العام الصناعي الآن ليس في حالة سوء مطلق، وبالرغم من كل ما تعرض له من نهب وإهمال وتخريب، وضمن إمكاناته المتاحة التي وضع بها وجردته من إمكانيّة تطوره الطبيعي، فإنه ما زال يؤدي دوراً مهماً من خلال مساهمته الفعالة في تأمين الموارد اللازمة لخزينة الدولة، ومع هذا ما زال الهجوم مستمراً على دوره.

إن الحركة النقابية في خضم الجدل الدائر حول المشاريع «الإصلاحية المطروحة» تتحمل مسؤوليتها من موقع الشريك للحكومة في قراراتها وخططها المختلفة في الدفاع عن قطاع الدولة دفاعاً حقيقياً عبر مواجهة تلك المشاريع، و طرح بدائل حقيقية تعبر عن المصالح الوطنية للطبقة العاملة والشعب السوري، التي من مصلحتها الحفاظ على قطاع الدولة الصناعي قطاعاً رائداً ومتطوراً، وهذا ممكن عبر إعادة تأميم القطاع العام الصناعي من ناهبيه وضخ الاستثمارات الضرورية له لكي يستعيد عافيته ثانية، وانتزاع حق الرقابة على شركات القطاع العام الصناعي والزراعي من خلال الرقابة العمالية والنقابية على أداء هذا القطاع، وهذا يكون بتثبيت حقوق الرقابة دستورياً وكيف ستمارس الرقابة لدورها الأمر الذي سيقطع الطريق على كل العابثين من قوى السوق وحلفائهم في الحكومة، لكي لا يبقى القطاع العام الصناعي مسخراً لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية، التي هي على نقيض من مصالح الشعب السوري، الذي ينشد أن يعيش بكرامته وحرية في وطنه.

إن كل المشاريع المشبوهة لإضعاف القطاع العام الصناعي والتفريط به ستسقط إذا ما استطاعت الطبقة العاملة وحركتها النقابية التخلص من القيود المفروضة عليها، وتحقيق استقلالية قرارها الذي سيمكّنها من الدفاع عن مشروعها في أن يكون القطاع العام، وخاصة الصناعي والزراعي، قوياً وقائداً من أجل التنمية ومواجهة أعداء الوطن بكل تلاوينهم.



الحركة النقابية وضمن القانون الناظم لعملها «قانون التنظيم النقابي رقم 84» وقرارات مكتبها التنفيذي، ستعقد مؤتمراتها السنوية، وهي خاتمة المؤتمرات للدورة الانتخابية الحالية.

■ عادل ياسين

حيث سيجري بعدها التحضير للانتخابات النقابية لدورة جديدة، والمفترض أن تقدم النقابات بمختلف مستوياتها جردة حساب لمنتمسيها من العمال الحاضرين للمؤتمرات، أو الذين لم يحضروا من خلال أشكال مختلفة، بما فيها التقرير المقدم والموزع قبل انعقاد المؤتمر بزمان كاف، حتى يتسنى للعمال الاطلاع عليه، وبالتالي تعميق النقاش وتقديم وجهات نظرهم حول عمل نقاباتهم، وما الذي تم إنجازه من قضايا ومطالب للعمال، وما هي نسبة الإنجاز أو عدمه، والأسباب الفعلية للنجاح إن تم، والإخفاق في تحقيق المطالب التي تكون سمتها الغالبة لمعظم التقارير المقدمة، كون تحقيقها لا يرتبط فقط بدور النقابة على المتابعة ودرجة الضغوط التي تقوم بها، إن كانت هناك ضغوط، تكون بمثابة رسائل توصل للحكومة لتعبر عن مدى عدم الرضى عالية المستوى من تلك السياسات.

ولكن للحكومة دوراً أساسياً باعتبارها ربة عمل، وببيدها الحل والعقد، وتكون مسؤوليتها مؤكدة عن تدوير المطالب وتسويها والهروب من تحقيقها، بتبريرات لم تعد تقنع لا

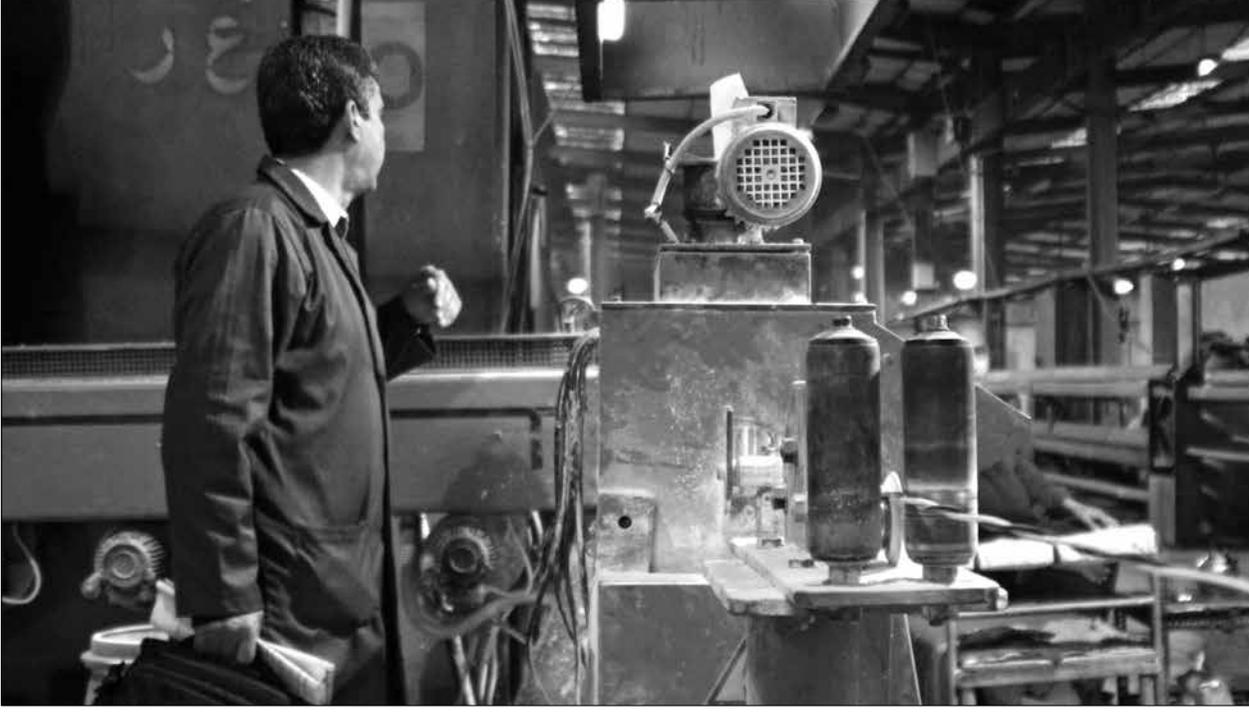
النقابات ولا العمال، وهذا يحدث في كل عام ويعد الحديث فيه قبيل انعقاد المؤتمرات وأثناءها، وتكون النتيجة خسارة العمال لحقوقهم.

إن انعقاد المؤتمرات السنوية تكمن أهميتها في كونها ستعطي رسائل مهمة بما سيرحبه أعضاء المؤتمرات من مواقف تجاه القضايا المختلفة التي يرون ضرورة لترحها، وتأتي أيضاً في مرحلة مفصلية من تطورات الأزمة الوطنية، مرحلة اقتراب الحل السياسي ووضعه على سكتة الصحيحة، الذي سيفتح الأفق أمام الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية لصياغة برنامجها الحقيقي المعبر عن حقوق الطبقة العاملة بكل جوانبه السياسية والاقتصادية وحرية النقابية والديمقراطية، التي جرى الهجوم عليها بفعل السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية، والآن يستكمل الهجوم من خلال استصدار مجموعة من القوانين «قانون التشاركية- قانون الاستثمار المعدل» التي ستكون بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على قطاع الدولة، بعد طروحات الحكومات المختلفة بأن يترك ليموت موتاً سريرياً، كما عبر عن ذلك النائب الاقتصادي السابق عبد الله الدردري وفريقه الاقتصادي، ولهذا الواقع، فإن المؤتمرات النقابية

لا بد أن تكون مؤتمرات الدفاع عن قطاع الدولة، وعن زيادة الأجور وزيادة حقيقية، وعن الحريات التي أقرها الدستور للطبقة العاملة، وأخذ زمام المبادرة تجاه تحديد موقف واضح وصريح وجرى في مواجهة قانون التشاركية والقوانين الشبيهة به، والتقدم برؤية وبرنامج إنقادي بديل لما طرحه الحكومة من توجهات اقتصادية وسياسات لها الدور الأساس في تهيمش قطاع الدولة والدفع باتجاه خصصته بأشكال مواربه، والآن عبر القوانين المستحدثة، والتي للنقابات وجهة نظر فيها، حيث سنعمل على نقاشها انطلاقاً من المصلحة المشتركة العميقة التي تجمعنا بالحركة النقابية والطبقة العاملة السورية، والرهان يكون على قدراتها وإمكاناتها في أن تلعب دوراً مهماً في المعارك السياسية والاقتصادية والاجتماعية القادمة، دفاعاً عن المصالح الحقيقية لشعبنا السوري في أن تكون سورية موحدة أرضاً وشعباً، ومعادية للإمبريالية وملحقاتها من القوى الليبرالية من كل صنف ولون في الداخل والخارج. لتكن مؤتمراتنا حقيقية ومستقلة وديمقراطية، لكي تنتصر قضية الطبقة العاملة التي هي قضية أغلبية السوريين!

تكمن أهمية انعقاد المؤتمرات السنوية في الرسائل التي سيرحها أعضاء المؤتمرات من مواقف تجاه القضايا المختلفة الاقتصادية والوطنية

صلاحيات اللجنة النقابية



ناقشنا في مقالة العدد السابق قانون التنظيم النقابي وتحدثنا عن ضرورة تعديله ليواكب التغييرات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في البلاد خلال العقود الماضية، وبحسنا أبرز العوائق القانونية أمام الحركة النقابية، لكي تستعيد حركتها ونشاطها ودورها الجوهري في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

أديب خالد

في هذا المقال سنتعمق في قانون التنظيم النقابي، ومواده والصلاحيات الممنوحة للعمل النقابي في مختلف مستوياته.

اللجنة النقابية مجرد مراسل

سنبداً من المادة 13 من القانون التي تتحدث عن اللجان النقابية وصلاحياتها واختصاصاتها. فقد نصت المادة 13 على ما يلي: تتمتع اللجنة النقابية بالشخصية الاعتبارية ضمن حدود اختصاصها، أما أهليتها لإبرام العقود بسائر أنواعها فتحدد بصك تفويض من مكتب النقابة مهور بتوقيع رئيس النقابة وخاتماً على نسختين.

نلاحظ من المادة السابقة: أن القانون لم يعط اللجنة أي استقلال مالي يمكنها من القيام بمهامها وشخصيتها الاعتبارية هي ضمن حدود اختصاصها الذي نصت عليها المادة 14 وهي صلاحيات رقابية فقط دون إعطائها أية صلاحيات تنفيذية، أي: القيام بدور المراسل في مكانها فقط ووظيفتها تزويد مكتب النقابة عن حال العمال، ووضعهم وأدائهم ومستويات الأجور والإنتاج، وشروط العمل في التجمع العمالي، وعن نشاط

العمل ومدى تقييد صاحب العمل بشروط عقد العمل، وبالالتزامات التأمينية للعاملين وتوفير وسائل الوقاية والمعالجة والإسعاف والكشف الدوري، ولكن اللجنة لا تمتلك صلاحيات تنفيذية، ولا حتى الأدوات التي تمكنها من الضغط على رب العمل لتوفير كل هذه الشروط في حال تخلفها، فهي لا تملك حق الإضراب على سبيل المثال، حسب قوانين العمل لإجبار رب العمل على التقييد بشروط عقد العمل، كما أنه حتى أعضاء اللجان النقابية في المعامل مهددون بالتسريح التعسفي حسب القانون رقم 17 في حال اتخاذهم أي إجراء للضغط على رب العمل وإجباره على تنفيذ التزاماته.

النقابية الدور الرقابي على العمال ومساعدة رب العمل في زيادة الإنتاج قدر الإمكان، والحد من الهدر والوقت الضائع والاستغلال الأمثل للطاقة والموارد والأدوات، فهل هذه صلاحيات لجنة نقابية أم لجنة رقابية تقوم مقام رب العمل؟! الفقرة 14 بدأت بعبارة رعاية العمال ومراقبة اهتماماتهم وتقييدهم بتنفيذ الواجبات، فما هو معنى رعاية العمال التي وردت في متن الفقرة السابقة، فهي عبارة غير واضحة، لتعيد وتؤكد الفقرة على الدور الرقابي للجنة على العمال ومدة التزامهم بالعمل.

مراقبة قضايا الصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي وبيئة

محصور في انتخاب اللجنة النقابية فقط كل أربع سنوات، وهنا ينتهي دورها.

يجب منح الهيئة العامة الحق الكامل في سحب الثقة من اللجنة النقابية أو أحد أعضائها إذا لزم الأمر بحيث تبقى قرارات اللجان النقابية وعملها تحت رقابة الهيئة العامة، التي تقوم بدور رقابي على عمل اللجنة من حيث تنفيذها لمهامها وأن تناقش القضايا المتعلقة بالمنشأة مع الهيئة العامة، لتكتسب القوة في موقفها من قاعدتها، وليس من مدى التزامها بتعليمات مكتب النقابة فقط.

جهات رقابة على العمال

الفقرة ج من المادة 14 أعطت اللجنة

المندوبين ومدى تنفيذهم لخطط العمل.

لا يوجد أي دور للهيئة العامة

كما نلاحظ من المادة السابقة: أن اللجنة النقابية وعملها لم يعد تطوير العلاقة بالعمال بعد انتخابها كما هو لازم، بل جل عملها هو التواصل مع مكتب النقابة وعقد الاجتماعات، دون إلزامها بتنظيم اجتماعات دورية للهيئة العامة أي: «العمال في التجمع العمالي» والاستماع إلى آرائهم ومطالبهم، دون منح الهيئة العامة أي دور في تقييم اللجنة النقابية ومدى قيامها بمسؤولياتها في تمثيل العمال والدفاع عن مصالحهم، ودور الهيئة العامة

الطبقة العاملة



السودان- أجور العمال

هددت الهيئة الفرعية لنقابة عمال الموانئ في شرق السودان، يوم 13 كانون الأول، بالجوء إلى الإضراب الكامل عن العمل في كل الموانئ التابعة للهيئة، في حال لم تلتزم الحكومة بتوفير السيولة النقدية التي تغطي استحقاقات العاملين، وإنها «لن تسمح أن يتعرض العمال في الهيئة للذل والإهانة وهم يسعون وراء استحقاقاتهم من بنك لآخر».

وزاد: كل عامل حصل على راتبه بشق الأنفس وسط أجواء من العراك والزحام وتنسلق أسوار البنك للحصول على استحقاقه الشهري.

كاشفاً عن صعوبات تواجههم في صرف 4 مرتبات عن شهور سابقة، قائلاً: لا يمكننا العمل وسط هذه الأجواء، لذا أنذرنا وأهلنا الحكومة لتوفير كل استحقاقات العاملين خلال مهلة أقصاها أسبوع.



تركيا- عمال القطارات

بدأ عمال سكك الحديد في مدينة إزمير بالإضراب عن العمل، مع توقف المفاوضات حول اتفاقية العمل بين موظفي نظام سكة الحديد في إزمير (ZBAN)، وسكك حديد الدولة التركية، وأفادت مواقع تركية بأن 343 عاملاً من سائقين وفنيين متقدمين وفنيين مشغلي محطات، يواصلون إضرابهم الذي بدأ يوم 11 كانون الأول.

وأفاد مراقبون بأن إدارة ZBAN لم تتخذ أي إجراء لتلبية مطالب العمال الذين يطالبون بزيادة الأجور، وخاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار المواد الأساسية، وزيادة معدلات التضخم في البلاد، وانخفاض قيمة الليرة التركية وحرمانهم من المكافأة. ومازالت إدارة ZBAN، لا تريد أن تستمع لمطالب العمال وتزيد من بؤس عمالها.



ألمانيا- عمال السكك الحديدية

دخل عمال السكك الحديدية الألمانية، يوم 11 كانون الأول، إضراباً عن العمل لمدة أربع ساعات، احتجاجاً على تدني الأجور، مما أدى إلى توقف حركة العديد من القطارات.

ويأتي هذا الإضراب بعد انهيار محادثات بشأن الأجور بين نقابة السكك الحديدية (إي.في.جي) و«دويتشه بان» يوم 8 كانون الأول.

وحذرت النقابة، التي تمثل عمال قطاع السكك الحديدية، من أنه لا مفر من الإضراب، مما أثار مخاوف من تعطيل حركة السفر خلال عيد الميلاد.

وقال المتحدث باسم شركة السكك الحديدية «دويتشه بان»: نحن نطالب نقابة (إي.في.جي) بالعودة إلى طاولة التفاوض، ونحن مستعدون للحديث، وأضافت الشركة: إن الإضراب أضر بحركة قطارات الركاب والشحن.



المجر- رفضاً لقانون العمل

تظاهر آلاف العمال في العاصمة المجرية بودابست، ليومين على التوالي يومي 13 و14 كانون الأول أمام مبنى البرلمان بمشاركة العديد من النقابات العمالية، رفضاً لقانون العمل الجديد الذي تسعى الحكومة لإقراره، هذا القانون الذي يجبر العمال على العمل لـ 400 ساعة إضافية بدلاً من 250 ساعة، وذلك من خلال زيادة يوم عمل إضافي في الأسبوع.

وتجمع أعضاء النقابات العمالية ومؤيديهم تحت السماء الشتوية الرمادية ورفعوا لافتات مكتوب عليها «نحن نحتج ضد قانون العبيد» و«أرغم والدتك على العمل الإضافي»

وردت قوات الأمن المتمركزة في الشوارع على المتظاهرين بالقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه في محاولة منها لتفريق المحتجين.

العاملون في دمشق القديمة



نتابع جولتنا في المناطق الصناعية والحرفية الصغيرة، كي نسلط الضوء أكثر على هذه الشريحة العمالية، وهذه المرة توجهنا إلى ورشات ومعامل دمشق القديمة، كالشاغور والشماعين والدقافين والحريقة والقيمرية.

عمال القطاع الخاص المنظم وغير المنظم، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

شريحة عمال القطاع الخاص غير المنظم وخصوصاً العاملين في التجمعات الصغيرة، والتوجه نحو تشميلهم بالمظلة النقابية ضعيف ومحدود، والاكتفاء بالتوجه لأرباب الأعمال في المنشآت الكبرى.

خلل بموضوع الشهادات المهنية حيث تكفي النقابات بما تجنيه من اشتراكات كما يحصل في نقابة النقل البري والنسيج والبناء، دون العمل على استمرارية التواصل مع العمال. أهمية المرونة في التعامل مع العمال في التجمعات الصغيرة والمطالبة بإثبات ورقي من رب العمل بدل التاكيد بشكل ميداني ومباشر.

عدم تبني حق الإضراب المنصوص به دستورياً كأحد الأدوات الهامة في الدفاع عن حقوق العمال ومطالبهم، في مقدمتها زيادة الأجور بما يتناسب مع تكاليف وسطي المعيشة.

سقوط باستكمال استطلاعنا لعمال القطاع الخاص بالأعداد القادمة وسيكون مقصدنا التجمعات الصناعية في الريف، والمنشآت الكبيرة فيها سواء كانت تحوي تنظيمًا نقابياً أو لا، لتتعرف عن قرب عما نحاول توضيحه، فعمال القطاع الخاص هم الشريحة الأوسع التي على النقابات اليوم أن تناضل كي يصبحوا جزءاً فاعلاً فيها.

بأننا نتعرض للكثير من الإصابات؟

لا أحد يسأل عنا

أما بشير أحد العمال البائعين في سوق مدحت باشا، فقد سألناه عن النقابات فأجابنا مزاحاً بسخرية لطيفة: هل تعطينا النقابات بيوتاً تسترنا؟ نحن جيل يفتح إنترنتنا عننا فيس ويوتيوب ونعرف كل شيء، هل يمكنها مثلاً إيقاف ارتفاع الأسعار وتزويد أجرتنا؟ هل وزعت الغاز والمازوت في الشتاء؟ هل نزلت يوماً إلى الشارع من أجلنا؟ مثل تونس واليونان وجماعة حنا غريب في لبنان؟ لدي أصدقاء موظفون في مؤسسة الكهرباء، وهم يشكون من أوضاعهم المعيشية، دائماً ما أسمع منهم عن ذلك، أسأل كل رفاقي في السوق هل رأينا أحداً من الذين تسألني عنهم يسأل عنا؟ هل وضعوا إعلانات طريقية كبيرة تعرف عنهم وعن عملهم ودورهم؟ لن تجدوا أحداً فأنتم أول السائلين، عادة لا يأتي إلا التلفزيون بمذيع مهزومة من أجل مسابقة رمضان.

إجراءات ضرورية

من ضمن اللقاءات الكثيرة التي أجريناها عرضنا نماذج محددة مساهمة منا بتأكيد المؤكد، فالنقابات تعلم بهذا وأكثر، ولطالما تحدث النقابيون فيها، وتكمن أهمية إعادة قراءة المشهد مرة أخرى في أهمية تفعيل العمل ضمن

بأن مبنى اتحاد دمشق قد لا يعد عن هذه المنطقة لأكثر من 2 كم فما الذي جعل هؤلاء العاملين القريبين جغرافياً بعيدين عملياً بهذا الشكل؟

تحت رحمة أرباب العمل

بداية تحدثنا مع العاملة سميرة من أحد معامل التريكو في منطقة الحريقة، وسألناها عن طبيعة عملها وقيمة الأجور ومدى معرفتها بحقوق العمال والنقابات، وأجابت: إنها باتت يائسة من تحسن ظروف عملها وقيمة أجرها الذي تدفعه لأجرة البيت، كي يتمكن زوجها من تأمين الأكل والشرب للعائلة، وبأنها علمت بنقابات العمال منذ سنين ماضية حين ذهبت حينها مع صديقتها لتحصل على شهادة مهنية كي تتقدم لمسابقة توظيف عمال خياطة في مؤسسة الشرق لللبسة، وهي تظن بأن دور النقابات مقتصر على ذلك، أما علاء وهو عامل سكب معادن، أخبرنا بأنه يعلم بدور وأهمية النقابات، وبأنه قصد النقابات في سنة 2014 للانتساب ولكنهم طلبوا منه ورقة موقعة ومختومة من رب العمل تثبت بأنه عامل على رأس عمله، حينها قال لهم وهل هناك رب عمل يعطينا هكذا ورقة؟ سأعطيك عنوان معملنا وتعالوا تاكدوا من أنني على رأس عملي لأصبح نقابياً وأسجل باقي زملائي، ولكن علاء لم يلب طلبه، وأضاف، ألا يكفي بأننا محرومون من التأمينات الاجتماعية، خاصة

إياس زيتون

تعتبر دمشق القديمة وما حولها الموطن الأصلي لمجمل الصناعات والحرف، سواء كانت ضمن السور أو على أطرافه الخارجية، ومعظم هذه الصناعات والحرف ما زالت إلى اليوم منتشرة على شكل معامل صغيرة أو ورشات، وتضم آلاف العمال ذوي المهارات والخبرات الفنية والمهنية، التي صدرت العمالة خلال العقود الماضية للمنشآت الكبرى، والتي أخذت تنتشر وتتوسع في الأرياف، فيما اتسعت شريحة عمال الخدمات والمحال التجارية بشكل مضاعف خلال الفترة نفسها، كون الأسواق التقليدية ما زالت محافظة على زخمها التجاري كسوق الحميدية والسوق الطويل «مدحت باشا» وسوق الصوف والحريقة والعديد من الأسواق الأخرى، ناهيك عن توسع المنشآت السياحية من مطاعم ومقاه، وتبقى السمة الأساس لهذا التجمع العمالي الضخم هي: توزع العمال على مجموعات صغيرة في هذا العمل أو ذلك المحل التجاري أو المقهى، بحيث لا يتجاوز عدد العمال في كل منها 25 عاملاً وعاملة كحد أقصى، وهذا العرض السابق ضروري كي نوضح بأن هذه الشريحة لها وضع خاص يحتاج لرؤية وأدوات خاصة من قبل التنظيم النقابي، إن أراد العمل للوصول لها وتمثيلها بالطريقة المفترضة، ولا بد أن نذكر

من أول السطر

■ نبيل عكام

النقابة... دورها في وعي الطبقة العاملة

النقابات ضرورة نضالية فرضتها ظروف الطبقة العاملة التي تعيشها من خلال بيئة العمل المتواجدة فيها، ومصالحها المتناقضة مع مصالح أرباب العمل في القطاع الخاص وقطاع الدولة على حد سواء، من أجل نيل حقوقها من أجر مجز وبيئة عمل صالحة للعمل، وتشريع يضمن حقوقها في العمل، وأمن صناعي، وتمتلك من خلالها أدواتها النضالية الضرورية، وهذه من أبسط حقوقها. ومن هنا يبرز الدور الهام والضروري للنقابات في توعية العمال من أجل الحصول على حقوقهم ومكتسباتهم، التي لا بد أن يحصلوا عليها من خلال نضالهم المستمر ضد عمليات استغلالهم المختلفة، التي يقوم بها أصحاب العمل، خاصة والحركة النقابية خلال تاريخها امتلكت العديد من الأدوات التي تساهم في تطوير الوعي الطبقي لدى العمال.

السؤال المهم اليوم هنا: هل تمكنت الحركة النقابية من استثمار في هذه الأدوات، والتي منها الإعلام النقابي «الجريدة العمالية» - مواقع التواصل - والمواقع الإلكترونية المختلفة، ومعاهد التدریس النقابية؟ إضافة إلى الوسائل الأخرى المحلية الخاصة باللجان النقابية بمواقع عملها كالنشرات الداخلية ومجلات الحائط التي تستطيع اللجنة النقابية من خلالها تقديم ذلك الوعي الضروري للنهوض بالعمال، وحثهم على التعاون والتعاضد فيما بينهم لأجل مصالحهم وحقوقهم المستلبة؟ وكذلك من خلال مؤتمراتها السنوية؟ وما لا شك فيه أن دور الإعلام النقابي يساهم في تشكيل وعي العمال، وخاصة عندما يعمل على تزويد العمال بمصادر المعرفة والعلم النضالي، وتجارب الطبقة العاملة المختلفة في النضال من خلال الاعتصام والاحتجاج والإضراب وغيرها من الأشكال والأدوات الناجمة، بل له ذلك الدور المحرك والتعبوي اتجاه مختلف قضايا ومطالب العمال الملحة، وفي مقدمتها: الأجور التي لا تتناسب مع الواقع المعيشي، وحقوقهم المشرفة في الدستور، والمفقودة من خلال القوانين.

إن معرفة العمال لبعض الأعمال الهامة التي تقوم بها النقابة وما أنجزته وما استطاعت تحصيله لصالح العمال أمر مهم وضروري، وهذا يساعد العمال على الالتفاف حول نقاباتهم، وبالتالي يعطي النقابة ذلك الوزن الضروري في مجابهة أصحاب العمل والحكومة، وفرض مطالبهم من الأجر العادل والمجزي وتحسين بيئة العمل من أمن صناعي وصحة وسلامة مهنية وطبابة وغيرها من المفقودات.

اللاجئون... حركة في الملف المعقد

جرت خلال الأسبوع الماضي مجموعة من التطورات فيما يخص ملف اللاجئين السوريين. فبعد تعثر عملية إعادة اللاجئين من لبنان، وذلك بسبب خلافات بين لبنان والأمم المتحدة، توصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 2018/12/12 وبالتعاون مع موسكو وبيروت ودمشق، إلى اتفاق على آليات إعادة اللاجئين السوريين من الأراضي اللبنانية.

■ رشا النجار

إعادة اللاجئين، وذلك بعد أن كان موقف الأمم المتحدة متوافقاً مع المواقف الغربية التي تربط عودة اللاجئين، كما إعادة الإعمار بما بعد التسوية السياسية في سورية... وفي وقت سابق قامت وزارة الدفاع الروسية بمطالبة وزارة الخارجية السورية بوثائق من أجل التحقق من مدى صحة المعلومات التي نشرتتها الأمم المتحدة عن فرض رسوم على العائدين السوريين، تصل قيمتها إلى 300 دولار لكل أسرة، والتي تشكل عائقاً أمام العودة.

كل هذه التطورات تشي بحدوث تقدم ما على طريق حلحلة ملف اللاجئين السوريين. فبعد أن تم وضع هذا الملف على الطاولة منذ ما يقارب الستة أشهر، جرت مجموعة من الإجراءات أفضت إلى إعادة حوالي 37 ألف لاجئ خلال العام الحالي، حسب ما كشفت بيانات مفوضية اللاجئين.

إن أهمية السير قدماً على طريق حل هذه القضية يأتي من اعتبار أساس بأن قضية اللاجئين هي قضية إنسانية ما فوق سياسية. ولا يجب التعاطي معها أو ربطها بحدوث

وفي حديث لوكالة إنترفاكس، أوضح أمين عوض مدير إدارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المفوضية، أن الخلافات التي نشأت بين الحكومة اللبنانية ومفوضية الأمم المتحدة في الصيف الماضي، كان سببها سوء الفهم وتمّ حلها بالكامل، وقال: «في الواقع، لم تكن هناك أية مشكلة بقدر ما كان هناك مجرد سوء فهم.. يبدو لي الآن أننا وسلطات كل من لبنان وروسيا وسورية توصلنا إلى رأي موحد في ما يتعلق بمبادئ عودة اللاجئين وخريطة الطريق والآليات والمواعيد النهائية لعودة اللاجئين على أساس طوعي وبأمان وكرامة». وبحسب تصريحات الأمم المتحدة فإنه من المتوقع عودة ما يقارب 250 ألف لاجئ خلال العام المقبل.

إن موافقة السلطات اللبنانية والأردنية ورغبتها في التعاون من أجل حل هذه القضية، شكّل عاملاً هاماً في تحرك الأمم المتحدة تجاه اتخاذ موقف لين من عملية



السوريين قد عاد. فبقاء الملايين منهم في الخارج وخصوصاً في الوقت الذي ستجري فيه انتخابات، سيسمح بحدوث تدخل في نتائج هذه الانتخابات، من قبل الأطراف التي تأوي السوريين، الأمر الذي يؤثر على نتائج وطبيعة التسوية السياسية السورية، ومستوى الاستقرار والاستقلالية...

الحل السياسي، لأن هذا يعني: أن كل تأخير في عملية الحل ستؤخر عملية إعادة السوريين إلى بلادهم، وتؤخر إتاحة هذا الحق الطبيعي لهم. في الوقت الذي يبدو من الواضح أنه لا يمكن الوصول لحل سياسي حقيقي وتطبيق عملي لنص القرار 2254 إلا في وضع يكون فيه جزء هام من اللاجئين

المدرعات «تحمي» الديمقراطية

تصريح من منصة موسكو



انتشرت في بعض وسائل الإعلام خلال الأسبوع الماضي أحاديث عن مصاريف هيئة التفاوض السورية وعن رواتب أو مكافآت مالية شهرية يتقاضاها أعضاؤها

ولما كان موقفنا الثابت في منصة موسكو، ومنذ بداية تشكيل الهيئة، هو رفض أية أموال من أي مانح كان، لما لذلك من تأثير على استقلالية القرار السياسي، فقد رفضنا تقاضي أية مبالغ مالية...

وللبيت في ما أثير من جدل في الإعلام، خاطبنا أمانة سر هيئة التفاوض وطلبنا الاطلاع على مراجعة ميزانيتها منذ تشكيلها وحتى الآن، وأرسلنا موقفاً من المنصة إلى الرياض لتنفيذ الكشف والاطلاع، وأنهى الموقد مهمته مساء أمس.

وتبين لنا أن ثمانية أعضاء فقط من أصل 35 عضواً، هم من لا يتقاضون أية مبالغ مالية، أما البقية فيتقاضون رواتب شهرية تحت مسمى مكافآت.

وبين الأعضاء الثمانية الذين لا يتقاضون، جميع أعضاء منصة موسكو الأربعة ضمن الهيئة، وقد حصلنا على الوثائق التي تثبت ذلك. وعليه وجب التوضيح.

■ منصة موسكو للمعارضة السورية
دمشق 13 كانون الأول 2018



وتحطم قوقعة الحريات السياسية البرجوازية، وبالتالي تفسح المجال أمام الحركة الجماهيرية لتبني نموذج سياسي جديد، أو أن قوى رأس المال ستلجأ إلى الديكتاتورية السافرة عوضاً عن الديكتاتورية المقنعة، كما كان الحال خلال العقود السابقة، وتصبح في مواجهة المجتمع بالكامل.

من السمات المشتركة لجميع البلدان التي تشهد حراكاً جماهيرياً خلال السنوات الأخيرة، غياب الحزب السياسي الفاعل والقادر على حماية الحركة، ودفعها إلى الأمام، ولكن التجربة التاريخية تؤكد بأن هذه الحركة تفرز قياداتها وقواها السياسية، التي تحول الطاقة الجماهيرية إلى قوة تغيير، بمعنى آخر تلجأ بكامل الفضاء السياسي القديم، إلا من يستطيع اللحاق بالركب، ويصوغ برامجه ورؤاه بما ينسجم مع التغيير الموضوعي المستحق، فهل ستكون بلاد الكومونة النموذج الملموس لذلك؟

■ موقع فاسيون الإلكتروني

– الحراك هو إعلان بداية النهاية لذلك الزمن الذي كانت البرجوازيات الغربية تستطيع الحفاظ على التوازن الاجتماعي داخل بلدانها، مستفيدة من عمليات النهب الجارية لدول العالم، فثقت الأزمة الأسود وكما يبدو لا يترك هوامشاً كافية للمناورة ويشفط المزيد من الثروة، وعليه فإن ما يجري في فرنسا هو أول الغيث كما نعتقد.

– ما تغفله أغلب التحليلات السائدة، هو: مصير الديمقراطية البرجوازية التي تقف هي الأخرى أمام تحد وجودي ملموس، فالمدرعات في شوارع باريس أم الديمقراطيات ومضرب المثل للملايين وراء النموذج الديمقراطي الغربي، وفي ظل تداعي المشروع النيوليبرالي الاقتصادي فإن معادله السياسي «الديمقراطية البرجوازية» يقف أمام منعطف خطير، وعلى ما يبدو لم يعد يصلح أن يكون شكلاً لمحتوى اقتصادي بات ينتج التناقضات بتسارع لافت، فإما أن تأخذ الديمقراطية بعدها الاجتماعي، أي: إعادة النظر في طرائق توزيع الثروة،

«البترول يجب أن يكون مجانياً في فرنسا لأنه مسروق من إفريقيا».

وزير فرنسي سابق

■ المحرر السياسي

ينطوي المشهد الفرنسي الراهن على دلالات كثيرة ومن مختلف الجوانب، ويحمل دروساً بليغة على أكثر من صعيد:

– الثابت والمتفق عليه، هو أن مشروع النيوليبرالية تعرض لصدمة جديدة، وقفل في امتحان آخر، فالحراك الشعبي الفرنسي هو تعبير عن زيادة الاستقطاب الطبقي، ورد فعل على محاولة النخبة الحاكمة الفرنسية إجراء عمليات قسرية للتحكم بعملية تركيز وتمركز الثروة لصالح الطبقة المالية، وذلك على خلفية وقوف المركز الغربي عموماً على عتبة موجة جديدة من الأزمة، كما تشير أغلب القراءات الاقتصادية.

عرفات: الأمريكي يستدرج الأتراك



أجرت إذاعة «ميلودي إف إم» حواراً مع أمين حزب الإرادة الشعبية، والقيادي في جبهة التغيير والتحرير، علاء عرفات، بتاريخ 2018/12/9، تناول آخر المستجدات السياسية المتعلقة بالحل السياسي للأزمة السورية. فيما يلي، تعرض «قاسيون» جزءاً من الأسئلة وإجاباتها على أن تنشر الحوار كاملاً على موقع قاسيون الإلكتروني.

■ قاسيون

● قال المبعوث الأمريكي الخاص إلى سورية جيمس جيفري: إن العلاقة مع «قوات سورية الديمقراطية» ومع الأكراد في سورية هي علاقة مؤقتة، كيف تقرأ هذا التصريح؟

أي شيء يرتبط بالولايات المتحدة الأمريكية ينبغي التعامل معه بحذر، حيث غالباً إن لم يكن دائماً- التصريحات الأمريكية ملغمة، وهي في الغالب تناقض منطوقها، وكثيراً من الأحيان تعني عكسها، ولا أقصد هذا التصريح فقط بل بشكل عام.

تمارس الولايات المتحدة الأمريكية اليوم سياسة مناقشة مع الأطراف جميعها، النفاق الأمريكي نراه في العلاقة بين أمريكا وتركيا، ونراه في العلاقة بين أمريكا والأكراد، سواء في سورية أو في العراق، ونراه في العلاقة بين الولايات المتحدة والروس. هذا النفاق الأمريكي والطروحات الأمريكية الكاذبة تتضمن ضجيجاً كثيراً. هذه هي السياسة الأمريكية الثابتة مع الأطراف جميعها، وعلى ما يبدو فإن ترامب بينه وبين نفسه ينافق على نفسه أيضاً، لأن من يرصد التصريحات الأمريكية يجد أشياء متناقضة كثيرة.

بالنسبة للتصريح المذكور، حول: أن العلاقة مع قوات سورية الديمقراطية علاقة مؤقتة، فيقصد بهذا الكلام الأتراك، لأن الأتراك محتجون منذ زمن على الدعم الأمريكي لقوات سورية الديمقراطية، لأنهم يصنفون هذه القوات كطرف إرهابي... وبالتالي، يصفون الأمريكيين بأنهم يدعمون الإرهابيين. والأمريكيون يقولون: إن قوات سورية الديمقراطية تقاتل الإرهاب، وأنهم يدعمون قوى تقاتل الإرهاب... إلخ. هذا الحديث الذي قاله جيمس جيفري المقصود

منه هو إعطاء تلميحات للأتراك، لأن من بين مهام جيفري استعادة العلاقة الجيدة بين الأمريكيين والأتراك التي تخربت بعد انقلاب 15 تموز 2016، حيث العلاقات الأمريكية-التركية بدأت تسوء وتدهور بشكل كبير وصولاً للصيف الماضي عندما كانت العلاقة في منتهى السوء، ولم تعد فقط العلاقات الدبلوماسية-السياسية سيئة، بل انتقلت إلى أن أصبح لها جوانب اقتصادية سيئة، وذهبت إلى الجانب العسكري.

● عندما حصل الاحتلال التركي في منطقة عفرين وحولها، ما كان السبب في ذلك الحين؟ وكيف كان وضع الأتراك؟

الأمريكيون كانوا يتكلمون عن جيش حرس حدود كان عدد أفرادها 30 ألفاً، يريدون أن يضعوهم على الحدود التركية، وبالتالي، فإن الأتراك بحجة هذا الموضوع دخلوا الأراضي السورية في عملية سموها «غصن الزيتون»، ولا تزال الممارسة الأمريكية في الاتجاه ذاته، حيث وضعوا الآن مخاطر مراقبة على الحدود السورية-التركية، وما زالوا يتحدثون عن جيش لحماية هذه الحدود من قوات سورية الديمقراطية، أي: أنهم يريدون تدريبه وتمويله ويقوموا بتسليحه... إلخ، وبالتالي، فإن المقصود من هذا النمط بالعمق هو «تهديد الأتراك»، أي: أن الأمريكيين يشتغلون مع الأتراك بطريقة «العصا والجزرة»: تمشون كما نريد فليكن، وإن لم تمشوا كما نريد فنحن، سنخلق لكم مشاكل على الطرف الثاني من الحدود-الطرف السوري، هذه هي الفكرة العامة للسياسة الأمريكية مع الأتراك بما يتعلق في سورية.

● إذاً هو تهديد ضمني للأتراك على اعتبار أن

تركيا اليوم تسعى للدخول إلى شرق الفرات؟ ليس لأن تركيا تسعى، هم يجرون تركيا لأن تسعى لهذا السعي. إذا نظرنا إلى سياسة الأمريكيين فهي تعطيل الحل ومحاولة إيجاد واقع جديد شرقي الفرات، واقع سياسي-اقتصادي-عسكري جديد يثير استياء التركي ويعطي ذريعة «وليس سبباً» للأتراك من أجل القيام بعمل عسكري تجاه الأراضي السورية، وبالتالي، هم يستدرجونهم للعمل العسكري، لأن مثل هذا العمل العسكري يعني: عدم وقف الحرب السورية من خلال دخول اللاعب التركي دخولاً جديداً إلى مناطق جديدة، يمكن أن يؤدي إلى اصطدامات بين الكرد والأتراك. وهذا الكلام يمكن أن يكون له تفاعلات وتداعيات حتى في الداخل التركي، لأن الأكراد أيضاً كقوة سياسية وعسكرية موجودة في الداخل التركي، وبالتالي فإن الأمريكيين يفعلون كل ما يمكن- طول الوقت- من أجل عدم وقف الحرب في سورية.

● هل يسعى الأمريكي اليوم إلى تشكيل كردستان أخرى في سورية؟

لا أعقد ذلك، الأمريكي نعم يحاول، ويوحى بذلك، لكن السؤال: هل الأمريكي مقتنع على أنه قادر على تنفيذ ذلك أم لا؟ أنا أقول: إن الأمريكي مقتنع أنه غير قادر، لأن التواجد الكردي في سورية لا يشبه التواجد الكردي في العراق، والقوى السياسية التي تتحرك في شمال سورية ليس لها أية علاقة ولا تشبه أية قوى سياسية موجودة في العراق. والوضع الديمغرافي-السكاني في تلك المنطقة لا يشبه شمال العراق لا بقليل ولا بكثير، وكمثال على ذلك: في هذه المنطقة العرب أكثرية واضحة في شمال سورية، بينما في شمال العراق هناك منطقة صافية بالمعنى الكردي، وبالتالي، ليس هناك مجال للمقارنة بين المسألتين. أما الأمريكيون، فيحاولون إيجاد وضع من هذا النوع، أو الإيحاء به، أو التهديد به من أجل توتير الوضع، أو تفجيرها إن أمكن، وبالتالي، محاولة التقسيم

في ذهن الأمريكيان هي محاولة يجري السعي لتنفيذها، ولكن الوضع على الأرض لا يسمح بمثل هذه النتيجة.

● أنت تتكلم عن الخروج الأمريكي من المنطقة رغم حضوره ومحاولة توتير الأوضاع، كيف تفسر ذلك؟

موضوع خروج الأمريكي من المنطقة ومناطق كثيرة في العالم هو قضاء لا رد له، سببه بشكل أساس: إن الأمريكيان لم يعودوا قادرين على أن يمارسوا سياساتهم السابقة، ولا يستطيعون دفع كلفة سياسات من هذا النوع. عندما نتكلم عن خروج أمريكي نتكلم عن لوحة عالمية كاملة، هذا الخروج لم يقل أحد أنه خروج ميكانيكي أي: «كبسنا الزر فخرج الأمريكيان»، هذه العملية «بدها تأخذ وتعطي» أي سترى دخولاً وسرى خروجاً. الأمريكيون في العراق خرجوا في عام 2011 وعادوا في عام 2015، لكن لم يعودوا بنفس القوى. كانوا في العراق قد وضعوا 60-70 ألف جندي، بينما الآن لا توجد هذه الأرقام، ولا حتى في المنطقة كلها.

وبالتالي، إذا رصدنا الاتجاه العام، فإن الخط العام للتواجد الأمريكي-إذا تكلمنا عسكرياً- فإنه يسير باتجاه الانخفاض، لكن الخروج الأمريكي ليس فقط عسكرياً، بل خروجاً عسكرياً-سياسياً-اقتصادياً من المنطقة كلها. هذا الموضوع إذا رصدها نجد أن هناك انكفاءً عاماً عند الأمريكيان. إذا حسبنا سؤالك حول الموضوع السوري، وأن الأمريكيان سيخرجون من سورية أو لن يخرجوا من سورية؟ أؤكد لك أنهم سيخرجون، الآن هم يحاولون تأخير الحل السوري، فالأمور لا تزال عالقة في موضوع إدلب، الذي حتى الآن توجد مشاكل في تنفيذه من قبل الأتراك.

● هل يحاول الأمريكيون شل مسارات أسنانا وسوتشي؟ يقولون: إن هذه المنصات يجب أن تنتهي...

نعم، هذا الذي يريدونه، لأن سوتشي

لعمل عسكري بهدف تعطيل الحل



أولاً: لأنه صعب. وثانياً: يخرج الأمم المتحدة والأطراف الغربية «الأمريكان والأوروبيين» من الموضوع السوري، أي: يدفع الأطراف الأخرى للسير بالحل بعيداً عنه.

● بالمحصلة اليوم، هذه التهديدات الأمريكية هي تهديدات غير قوية على اعتبار أن العنصر الأمريكي غير قوي في هذا الملف الأقوى هو الترويكاف؟

ألا يريد الأمريكيون تأخير الحل؟ هذا التهديد يدخل في هذا السياق، ولكن هناك بعض الأفعال إذا فعلها أحد يمكن أن تكون نتائجها سلبية، أي: يمكن أن يكون يريد نتيجة محددة فيأتي عكسها. أعتقد إذا سلك الأمريكيان هذا السلوك ستكون هكذا النتيجة، أي: عكس ما يريدون تماماً، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تسريع الحل في سورية والضغط على الأمريكيين.

● إمكانية الحل العسكري على الأرض؟ هل ما زالت مناحة للجيش السوري؟ لا أتكلم قانونياً لأنه بالقانون الدولي بالتأكيد متاحة بما يجري حالياً بالداخل السوري، ولكن سياسياً هل ما زال مناحاً للتدخل العسكري من قبل الجيش السوري والحلفاء بما فيهم روسيا في ملف إدلب؟

هذا الكلام نوقش كثيراً عندما تكلم عنه بإدلب من أشهر طويلة، وطوال الوقت كنا نقول أن عملية إدلب ستكون عملية هجينة عسكرية-سياسية-استخباراتية.. إلخ. وما زال الوضع كذلك. أي: بوضع إدلب الحالي لا يمكن حل هذه المشكلة بطريقة الجيوش، لأن لدينا مدنيين بكميات كبيرة وهؤلاء المدنيون لا يوجد لديهم مكان ليذهبوا إليه.

إذا نظرنا إلى الغوطة عندما كانت المعارك هناك، جرى فتح معابر لإخراج المدنيين. في إدلب هذا الموضوع غير متيسر، مثلما كان الوضع في الغوطة، وإذا كان متيسراً فمتيسر جزئياً. لذلك هنا العملية أعقد بكثير، ولكن من حيث النتيجة، نعم يمكن إنجازها ولا بد من إنجازها.

يدفعون دي ميستورا والأمم المتحدة لإعلان اللجنة الدستورية من طرف واحد، مثل هذا الكلام يكون قد أخرج الأمم المتحدة من الموضوع لأن الأطراف الأخرى «الترويكاف» ستسير في منحى آخر «أي تشكيل اللجنة الدستورية بالطريقة التي تراها مناسبة استناداً للقرار الدولي 2254، دون السؤال عن الأمم المتحدة»، لأنه في النهاية، يمكن دفع المسار في هذا الاتجاه، ولكن أرجح أن الأمم المتحدة لن تجرؤ على السير في هذا الاتجاه.

● انتم كمنصة موسكو وجزء من هيئة التفاوض كان لكم اجتماع مع المجموعة المصغرة في واشنطن في الرابع من الشهر... لم تكن في الاجتماع.

● لكنكم جزء من هيئة التفاوض، المفترض أن الذين ذهبوا يمثلونكم... لا أحد يمثلنا. نحن نمثل أنفسنا، ولا تمثل هيئة التفاوض، نحن جزء منها.

● إذا لماذا هذا الاجتماع؟ أي: هل الولايات المتحدة الأمريكية هي من دعت الوفد؟ أم هم من ذهبوا للتشاور؟

الأمريكيون دعوا جميع الدول، وهيئة التفاوض، للاجتماع مع المجموعة المصغرة، لأنه بعد كل اجتماع لسوتشي، وكل اجتماع الترويكاف، تذهب المصغرة وتقول باجتماع، الفكرة أن دي ميستورا بدءاً من الشهر التاسع الماضي بدأ يطلب الدعم من الغربيين «من حيث الشكل دعم من المصغرة» كي يوازن كفة الترويكاف، ويخرج «بحل متوازن»، وهذا عملياً وقوف من قبل المبعوث الدولي إلى جانب الغربيين من أجل تحقيق ما يريده الغربيون.

● لماذا ترى أنه لن يمر موضوع اللجنة الدستورية من طرف واحد أو بمن حضر كما تريد أو ترغب الولايات المتحدة الأمريكية؟

التقييم العملي، ببطء أي: لا يُنفذ كما يجب، وهذه الملاحظات قد وجهها الروس للأتراك أكثر من مرة، حيث التقى بوتين بأردوغان في الأرجنتين وقال له: يجب اتخاذ إجراءات أكثر حزمًا حول موضوع إدلب، وقبله وزير الدفاع الروسي صرح أيضاً.

الآن الفرص والمهل الزمنية المغطاة لتركيا لها حدود في طبيعة الحال. من ناحية موازية، الأمريكيان والمجموعة المصغرة كانوا يفعلون شيئاً يتعلق باللجنة الدستورية بقصد نسفها، بحجة تشكيلها يقصدون نسفها.

دي ميستورا قال - مستنداً لما قيل جزئياً في رباعية إسطنبول - أنه ينبغي أن تتشكل لجنة دستورية قبل نهاية العام «حسب الظروف»، لكنه أسقط هذه الجملة، لأن «حسب الظروف» قد يترجمها البعض: «إذا أمكن ذلك». ماذا يعني هذا الكلام؟ يعني: أن اتفاق إدلب الذي لم يُنفذ بعد، بالمقابل، الأمريكيون يقومون بالضغط عبر الأمم المتحدة ودي ميستورا والمجموعة المصغرة بتشكيل اللجنة الدستورية كما يريدونها. ماذا يعني كما يريدونها؟ أي: أن دي ميستورا يقوم بتعيين الثلث الثالث، وهذا يعني تخيخ اللجنة الدستورية، وإن لم تسر كما يريدون فالأمريكان يقولون: بإغلاق مسار أستانا، وندادي بمبعوث جديد، بحيث يبحث الموضوع من البداية، أي: إعادة النقطة للصف. الأطراف الأخرى وخاصة الروس لم يعطوا الأمريكيين هذه الفرصة نهائياً، وما زالوا يعملون على تشكيل اللجنة الدستورية، ولكن ما زالت في بالهم مسالتان: أولاً: انتهاء مهمة دي ميستورا لأنه أفصح وأوضح وكشف عن وجهه بأنه يعمل مباشرة مع الأمريكيين. ثانياً: ليس هناك لجنة دستورية قبل تنفيذ اتفاق إدلب.

أما أن يتم تحت ضغط موضوع إدلب تشكيل لجنة دستورية بالطريقة التي يريدها الأمريكيون، أو نسف مسار أستانا، هذا لن يحصل. يحكى أن هناك إحاطة لدي ميستورا في 14 أو 20 الشهر، ويبدو أن الأمريكيين

والترويكاف فعلت الكثير: مثل: مناطق خفض التصعيد، وأنهت الموضوع في المنطقة الجنوبية والغوطة وحمص وحماة، وأعطت مثلما يقال نفساً للجيش السوري بأن يحرق البادية ويصل لدير الزور. فهذا المحور خدم الوضع بشكل جيد، لذلك الأمريكيون يبذلون الجهد لنسفه، الآن الأداة لنسفه مرتبطة بموضوع إدلب، فاتفاق إدلب إذا نفذ كما تعلمون أن في إدلب كان يفترض أن الإرهابيين سيخرجون من المنطقة العازلة أو منزوعة السلاح، أولاً: ثانياً: ينبغي فتح طريق حلب- دمشق، حلب- اللاذقية قبل نهاية العام.

هذا الكلام بجوهره حتى يطبق، يعني: أن جبهة النصره جرى نسفها وتفكيكها أي: أنها انتهت، وجبهة النصره هي أداة أساسية عند الأمريكيين لنسف أي اتفاق، ليس الآن بل منذ زمن، فعندما كنا نبدأ بالمباحثات كانت جبهة النصره دائماً هي الأداة الأساسية من أجل نسف أية مباحثات سياسية. وبالتالي، تأخير الأمريكي ومحاولة تعطيل اتفاق إدلب المقصود منه نسف محور أستانا. وإذا نسف محور أستانا لم تعد لدينا أدوات للسير للأمام، ومسار جنيف واقف، جنيف أفرز أستانا واللجنة الدستورية وسوتشي، الآن الأمريكيون يسعون لنسف هذا المحور، لنعود من الصفر، هذه هي الفكرة الأمريكية واضحة.

● هل يمكن أن يحصل ما يريده الأمريكيون نسف أستانا وسوتشي؟

لا أعتقد أن هذا ممكن، سار الموضوع بشكل جدّي، والدول الثلاث أصبحت ترى وزنها وتأثيرها ليس فقط في الوضع السوري، بل وزنها وتأثيرها في المنطقة ككل، ولا أعتقد أن أحداً منهم سيتخلى عن هذا الوزن والتأثير من أجل الولايات المتحدة الأمريكية.

● اليوم ما هو مستقبل ملف إدلب سياسياً وعسكرياً؟

حسب ما يحكى، الاتفاق يُنفذ ولكن ببطء، هذا

«نحن جوعى للحوار».. لكن متى يكون مثمراً؟!



في التنفيذ في المراحل السابقة، هي أحاديث مرفوضة تماماً، لأن ما تحسمه الحياة يتوقف الجدل حوله. والعالم اليوم يغضب ويلفظ النظام النيوليبرالي النتيجة الحتمية لليبرالية، طويلاً صفحة قديمة، فاتحاً صفحة جديدة للبدائل، على السوريين أن يكتبوا عليها نموذجهم.

ثالثاً: الباب الديمقراطي، الذي يتحدد من خلاله طبيعة الديمقراطية المطلوبة في البلاد، وشكلها، من خلال إيجاد البنية الحقوقية والسياسية القادرة على التعبير عن مصالح الأغلبية المسحوقة. وفي هذا الإطار يمكن أن نثبت بأن الديمقراطية المطلوبة هي ديمقراطية سياسية عابرة للأديان والطوائف والقوميات، يتساوى فيها الجميع في حقوقهم السياسية. ما يعني بالنتيجة: أن الحوار ينبغي أن يكون بين مكونات سياسية وطنية على أساس برامج سياسية واضحة. وبكل ما يتطلبه هذا من بنى سياسية وحقوقية تسمح للشعب بوضع السلطة بيده، فيعطي برامج، وينبذ برامج أخرى.

الحوار ضرورة للتغيير..

إن الحوار المرتقب والمنتظر بفاغ الصبر من السوريين هو أداة سياسية فعالة في تحقيق الفرز المطلوب بين القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، وفي تبلور ميزان القوى في المجتمع، الأمر الذي يسمح بتحقيق التغيير المنشود، لأن هدف الحوار في نهاية المطاف، هو: الوصول إلى التغيير الجذري العميق والشامل على جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية-الاجتماعية، والديمقراطية والوطنية، ووضع الآجال الزمنية وطرق التنفيذ التي تسمح بالخروج السريع من الأزمة، والتي تضمن عدم إنتاجها مجدداً..

تتبع عملية التنفيذ. ومن الممكن أن يترافق ذلك مع التركيز على النشاط بين الناس، وتعبئتها لتكون قادرة على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك كله لبدء الحل السياسي السوري بشكل فعلي، ولتسريع انطلاق الحوار الداخلي الوطني الفعال والبناء..

ولهذا نصيح موقفاً من الحوار بشكل واضح، وهو «حوار بعد الحل»، وما نقصده بالضبط هو تطبيق القرار الدولي 2254 كخطوة أولى باتجاه حل الأزمة السورية، ومن ثم انطلاق الحوار بين جميع القوى الوطنية السورية، وعلى المستويات كافة..

ما طبيعة الحوار الذي نريده؟

هناك ثلاثة أبواب أساسية ينبغي الدخول منها في قضية الحوار، وهي على قدم المساواة ومترابطة، ولا ينبغي تقديم أحدها على الآخر؛ أولاً: الباب الوطني العام المتضمن للمبادئ الوطنية العليا التي يجمع عليها الشعب السوري، وكل قواه السياسية الوطنية، والتي تتلخص اليوم في كون الموقف من الكيان الصهيوني هو موقف عداء، وفي امتلاك الشعب السوري للحق الكامل باستعادة أراضيه المحتلة، وفي كون أي تدخل خارجي بالقضايا السيادية مرفوضاً بالطلق، وفي ضرورة خروج كل القوات الأجنبية من سورية.

ثانياً: الباب الاقتصادي-الاجتماعي، الذي ينبغي فيه مناقشة البرنامج الاقتصادي الاجتماعي الجديد المطلوب في سورية الجديدة، واليات تنفيذه. واسمحوا لنا أن نؤكد هنا: أن الأحاديث المكررة حول أن النموذج الليبرالي أو نسخته المتبدلة الأسماء، هو نموذج ما زال فعالاً ولكنه حمل أخطاء

نشأت فكرة الحوار منذ اندلاع الأزمة السورية بوصفها طريقاً لا بد منه للوصول إلى الحل، وتعددت الأطراف التي أطلقتها، فهناك من ثبتت هذه الفكرة بالعمل والممارسة، وكانت عنصراً أساسياً وجدياً لديه، وما زال حتى الآن، وهناك من نطق بها بمرارة لتكون «بريستيجاً» لخطابه السياسي لا أكثر.

أحمد علي

لا يهم ما كان سابقاً، نحن أولاد اليوم، وما هي أمامكم تتحول بعد عناد طويل خياراً موضوعياً مفروضاً على الجميع، وتنحني أمامها كل الرؤوس الحامية صاغرة..

الحوار خيار الجميع..

كون أن فكرة الحوار تحولت لخيار الجميع، فإن للجميع تصوراتهم ومفاهيمهم حولها، ولا ضير في ذلك، فكل الرؤى هي خاضعة للنقاش والجدال، وللجميع الحق في أن يقولوا ما يريدون، وفي النهاية سيكون الاتفاق سيد الأحكام.. وهذا جوهر الحوار ومبتغاه أصلاً! يمكننا اليوم الحديث عن ثلاثة تيارات تطرح الحوار الوطني الداخلي، فهناك من يطرحه بوصفه «حواراً من أجل الحوار فقط» إن صح التعبير، وهناك من يطرحه للوصول إلى الحل السوري الخالص، في حين أننا نطرحه نحن كضرورة لا بد منها، وهامة، ولا غنى عنها، ولكن الأهم أن تكون مثمرة، وهذا ما لا يمكن تحقيقه من وجهة نظرنا إلا ما بعد الحل.

وسيلة وليس هدفاً!

إن من يطرح «الحوار من أجل الحوار فقط» يملك فائضاً من الوقت لا يملكه نحن والشعب السوري في الرد عليه، وهو يحمل ضمناً الرغبة بعدم الوصول للتغيير... فالحوار وسيلة بالنسبة لنا وليس هدفاً،

والأزمة في عامها الثامن تحمل «ما هبّ ودبّ» من الكوارث الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية...والخ، وكلها تتطلب حلولاً بأسرع وقت ممكن.

أما من يطرح الحوار السوري الداخلي، لاستحضار حل الأزمة السورية، فنسوق له بكل وضوح: إننا نعتقد أن هذا الطرح غير ممكن في الواقع.. لماذا؟

الحل.. وتالياً الحوار!

إن العنصر الأساس الذي يجعل هذا الخيار غير ممكن هو أن الأزمة السورية تجاوزت حدود الداخل السوري، وأصبحت شأناً دولياً- وهنا نخص بالضبط المرحلة من بداية 2013 وما بعدها- وهذا ما منع إمكان حدوث حوار داخلي، وفرض موضوعياً انطلاق الحل السوري من الخارج، بهدف إعادة الكرة إلى الداخل، وهذه كانت وظيفة بيان «جنيف1» ولاحقاً قرار مجلس الأمن «2254»، وكل المسارات الثانوية المتعلقة بالحل السوري.

قد يقول قائل: هل نقف هكذا مكتوفي الأيدي؟! لا بالطبع.. فالسابق يقودنا إلى الاستنتاج بأن الجهود المطلوبة اليوم في إطار الوصول إلى الحل السوري، ينبغي أن تكون باتجاه تسريع تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالشأن السوري، وتقديم التنازلات للشعب السوري وحده من الأطراف كلها، والتخلي عن كل الشروط المسبقة التي

لا يمكن أن يؤدي الحوار الداخلي إلى فتح باب حل الأزمة السورية المحوّلة بل البدء بالتسوية وفق القرارات الدولية يجعل حوار السوريين فعالاً ومثمراً

خبر مفرح لكنه غير سار!

خبر «مفرح» تداولته وسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية خلال الأسبوع الماضي، مفاده تنفيذ مشروع لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في محافظة طرطوس، من قبل أحد المستثمرين، وذلك بكلفة مبدئية تصل إلى 5 مليارات ليرة سورية، وبطاقة 5 ميغا وات.



■ سمير علي

طرطوس، حيث قال: «لدى الشركة عشرات المشاريع المماثلة التي نشجعها ونبرم عقود شراء إنتاجها الكهربائي وربطها بالشبكة الكهربائية بشكل مباشر». فيما قال مدير دائرة حفظ الطاقة في الشركة: «إن عدد مشاريع المستثمرين في مجال الطاقة الشمسية وصل إلى 23 مستثمراً، تم وضع أربعة منها بالخدمة، وتنتج 540 ك.واط، وخمسة مشاريع قيد التنفيذ، اثنان منها بطاقة 3 ميغا واط، فيما وصل عدد المشروعات التي لا تزال قيد الترخيص إلى 14 مشروعاً، والعدد في تصاعد مستمر ويلقى إقبالاً لافتاً من الراغبين في هذا النوع من الاستثمار».

خلاصات العجز والتنافس

الخبر مع التمتة أعلاه، يمكن أن نستخلص منهما ما يلي مبدئياً: عجز شركة كهرباء طرطوس عن تلبية احتياجات المواطنين من الطاقة الكهربائية، بدليل موافقتها على المشاريع الاستثمارية في توليد هذه الطاقة. اعتماد شركة كهرباء طرطوس على ما تنتجه هذه الاستثمارات من طاقة، بدليل إبرام عقود شراء إنتاجها الكهربائي. عجز شركة الكهرباء عن تنفيذ مثل هذه المشاريع، بالرغم من حجم تكلفتها الذي تعتبر قليلاً. المشاريع الطاقوية المزمعة، قيد الاستثمار أو قيد التنفيذ، رابحة، بدليل زيادة وتصاعد أعداد المتقدمين على الاستثمار فيها. زيادة التنافس على الإنتاج الطاقوي سيكون على حساب الأراضي الزراعية، باعتبار أن جميع الأراضي في المحافظة هي أراضٍ زراعية. ولعل كلاً من النقاط سابقة الذكر تستدعي

لا شك أن توليد الطاقة الكهربائية بالاعتماد على المصادر البديلة المتجددة من الطاقة، مثل: الطاقة الشمسية، يعتبر أمراً مفرحاً، وذلك لتناسبه مع التطورات العلمية، ولتوافقه مع ضرورات الحفاظ على البيئة، خاصة وأنه سيؤدي جزءاً من الضرورات والاحتياجات الطاقوية في المحافظة، وهو ما يجب الاستثمار فيه والتشجيع عليه من كل به، لكن يبقى أن نضيف أن ذلك سيكون على حساب الأراضي الزراعية في طرطوس، خاصة وأن ألواح الطاقة الشمسية تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأرض، وتتزايد هذه المساحة مع ازدياد إجمالي الطاقة المستهدفة للإنتاج. لنتساءل: هل لدينا فائض من الأراضي الزراعية أو بديل عنها؟

الآتي أعظم

المشروع بحسب صحيفة البعث الرسمية بتاريخ 2018/12/12، «سيتم إنجازه على ثلاث مراحل، ابتداءً من توليد 2 ميغا وات خلال الأسابيع القليلة القادمة، والباقي خلال الأشهر الثلاثة التالية بمعدل 1 ميغا وات كل شهر، وسيولد المشروع نحو 9 ملايين ك.و.س/السنة، وسيسهم في توفير المشتقات النفطية من فيول وغاز وملحقات التشغيل الأخرى التي تتطلب الكثير من الأعباء المادية والمساهمة في دعم استقرار التيار الكهربائي»، ولم يبين في الخبر ما هي مساحة الأرض التي أقيم عليها هذا المشروع في مرحلته الأولى، وما هي مساحة الأرض الإجمالية التي ستوضع في خدمته ولغاية تنفيذه كاملاً. لكن الملفت في الأمر هو تمنة الخبر المتداول، والتي أتت على لسان مدير عام شركة كهرباء

والمستثمرين والحكومة، لماذا لا يتم توجيه مثل هذه الاستثمارات الضرورية والهامة نحو الأراضي غير الزراعية؟ فسورية تمتلك مساحات واسعة من الأراضي غير الزراعية، وذات المواصفة الأفضل بالنسبة لتوليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية أو غيرها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك يحقق:

تخفيض كلف الإنتاج، التي تعتبر قيمة الأرض جزءاً أساسياً منها. إمكانية زيادة أعداد مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية عبر البدائل المستدامة، وتنوعها. إمكانية التوسع في المشاريع المقامة، ما يؤمن زيادة الكفاءة، وتخفيضاً إجمالياً للتكاليف بالمحصلة. المحافظة على المساحات الزراعية المتوفرة والمحدودة. استمرار مصدر الغذاء المتمثل بالأرض الزراعية، باعتباره حقاً للأجيال القادمة أيضاً. صرخة مواطن في وادي الحكومة ووزارة الكهرباء، فهل من صدق!

طرح مجموعة من الأسئلة حيالها، وأهمها يتمحور حول دور ومهام وزارة الكهرباء وشركاتها تجاه المواطنين واحتياجاتهم الطاقوية المتزايدة، والأهم من ذلك، هو: مصير الأراضي الزراعية في طرطوس في حال تزايدت وتصاعدت الاستثمارات الطاقوية فيها.

الاستثمار في الأراضي غير الزراعية

خلاصة القول: في ظل تراجع دور ومهام الجهات الرسمية عن تأمين احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية، قد يفرحنا مؤقتاً أمر الاعتماد على الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء، وتأمين هذه الاحتياجات من خلالها، على حساب أراضينا الزراعية المحدودة أصلاً. في المقابل لاشك أن تراجع مساحات الأراضي الزراعية، وقلة إنتاجنا الزراعي، وتراجع معدلات الأمن الغذائي، لن نكون مسرورين به بالنتيجة! أخيراً، نوجه تساؤلاً لوزارة الكهرباء



فلاحو السقيلية والغاب بدون بذار

■ مراسل قاسيون

من المفروض أن تكون حقول القمح زرعت منذ أكثر من شهر، لأن الأمطار وغرق الأراضي في منطقة الغاب لا تمكن الفلاحين من زراعة هذا المحصول الإستراتيجي، والحجج المقدمة من قبل المسؤولين لا تنفع أحداً منها: إن عمليات التقسية والغربة تستغرق وقتاً طويلاً. الحجة الأخرى، أن أراضي واسعة من سهول حلب وحماة دخلت على خط زراعة القمح، وبالتالي كميات البذار لا تكفي لكل هذه المساحات.

تساؤلات مشروعة

هنا يسأل الفلاحون: ما دور مؤسسة إكثار البذار والمصارف الزراعية إذا كانت تعلم مسبقاً بحجم المساحات التي ستزرع بهذا المحصول؟ ولماذا لا تعد نفسها لهذا الغرض الذي له علاقة بأمن الوطن والمواطنين على حد سواء؟ خاصة وهم يدركون لماذا عزف الفلاحون عن زراعة القطن والشوندر، وهي من المحاصيل

بالرغم من حجم الصعوبات الكبيرة التي سببتها السياسات النيوليبرالية للحكومات المتعاقبة وحتى الآن تجاه القطاع الزراعي، لا زال الفلاحون مصريين على التشبث بأرضهم وزراعتها، فهي مورد رزقهم الوحيد، بالرغم من ارتفاع كلف الإنتاج وانخفاض مردودية الأرض، إلى الحد الذي جعل معظمهم تحت خط الفقر أو فقراء.

صعوبات مستجدة

من أهم الصعوبات التي تواجه الفلاحين والإنتاج الزراعي اليوم: عدم تأمين البذار اللازمة لزراعة حقول القمح، فحتى هذا التاريخ لم يستلم إلا 50% من حاجة الفلاحين، وبالتالي هناك على الأقل 50% من الأراضي ستخرج من دورة الإنتاج، وهذا سينعكس سلباً على البلاد برمتها، وخاصة نحن اليوم في منتصف كانون الأول حيث

لقرى «الكريم، وقبر فضة، والعبيد» تزرع من قبل متنفذين، ولا يسمح لأصحابها بزراعتها بحجة الإرهائين، علماً أن معظم أهالي هذه القرى موجودون في قرى مجاورة، وأجرت هذه القرى مصالحت. والخلاصة: إن السياسات النيوليبرالية والفاستين والمنتفذين ممن يدعون الوطنية، هم السبب يعاني منها الفلاحون في منطقة «الغاب والسقيلية وطار العلاء».

العائدة لفلاحو السقيلية، فالفلاحون منعوا من دخول أراضيهم وزراعتها بسبب وجود الغام على الطرقات الزراعية زرعتها مسلوون. وبالرغم من شكاوى الفلاحين وتنظيمهم النقابي، ومنذ أكثر من شهر ونصف إلى الجهات المعنية، إلا أن الاستجابة لم تحصل إلا منذ يومين فقط، وذلك بعد غرق الأراضي بمياه الأمطار، علماً أن مساحة هذه المقاسم تتجاوز 400 هكتار.

الإستراتيجية، حيث ارتفع كلف الإنتاج العالية للمحصولين السابقين دفع الفلاحين لزراعة القمح، كمحصول إستراتيجي من جهة، ولانخفاض تكاليفه عن المحصولين السابقين، وإمكانية زراعة الأرض بعد محصول القمح بزراعة تميلية، إن وجدت المياه!

ذرائع وفساد ومنتفدون

إضافة إلى ما سبق هناك مشكلة المقاسم الزراعية 42- 43- 44

انتشار الدروس الخصوصية.. مشكلات وحلول



تمثل ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية بين صفوف الطلاب ظاهرة خطيرة على العملية التربوية والتعليمية، لأنها تعد أحد الأدلة على تراجع تلك العملية في المدارس الحكومية.

■ عابدين رشيد

بغض النظر عن الأسباب والسياسات التي أدت لانتشار هذه الظاهرة وتوسعها، فإن الاهتمام بمعالجة أوضاع المعلمين المادية قد تضع حداً كبيراً لها، لأنها تشكل أحد الجوانب الرئيسية لهذه لمشكلة الهامة.

الوضع الاقتصادي والفروق الفردية

بمناسبة بدء العملية الامتحانية للصفوف الانتقالية في الفصل الأول لهذا العام، قامت صحيفة قاسيون بإجراء استطلاع لآراء بعض المدرسين في بعض مدارس محافظة ريف دمشق، حول أسباب هذه الظاهرة وتمدها، رغم وجود التعميمات الصادرة من وزارة التربية بين فترة وأخرى، ووجود قرارات صارمة لمن يقوم بإعطاء الدروس الخصوصية للطلاب، سواء أثناء الدوام الرسمي أو خارجه.

وتبينت من خلال تلك الاستطلاعات النتائج التالية:

بالنسبة للمدرسين والمعلمين: لدى سؤال أحد المدرسين في مادة اللغة الفرنسية حول ما هي أسباب انتشار هذه الظاهرة، أجاب ما يلي:

عدم ثقة الطالب بالمدرس.

قلة أجور المعلمين مما يضطرهم للعمل في الدروس الخصوصية لتحسين وضعهم الاقتصادي والمعيشي.

ضعف المستوى المعرفي لبعض الطلاب، وذلك لوجود الفروق الفردية بين الطلاب، مما يدفع هؤلاء لتحسين قدراتهم التعليمية عبر الدروس الخصوصية.

أما مدرس مادة العلوم فأجاب حول السؤال المذكور ما يلي:

إنها موضة، وخصوصاً للأسر الميسورة مادياً، علماً أن الطالب ليس بحاجة للدروس الخصوصية.

التقصير في المدارس، وانخفاض سوية التدريس في المدارس، إما لعدم وجود مدرسين بشكل كاف يغطي الشواغر في المدرسة، أو لقلّة خبرة المدرسين، وخاصة الجدد منهم.

التقصير من الطالب يدفع الأهل للضغط عليه بواسطة الدروس الخصوصية.

سوء الوضع الاقتصادي لدى المعلم يدفعه لتأمين حاجاته ومتطلبات الوضع المعيشي، ولو على حساب انتشار الدروس الخصوصية.

ازدحام صفي وعدم اهتمام

ولدراسة هذه الظاهرة من كل الجوانب حسب الإمكانيات المتوفرة لدينا قمنا بإجراء استطلاعات شملت بعض طلاب المرحلة الثانوية، وقد تبينت هذه الآراء، ومن خلال الوقوف على تلك الآراء تبين ما يلي:

طالب في الثاني الثانوي العلمي: هل تقوم بأخذ الدروس الخصوصية؟ فأجاب: نعم. ولماذا؟ فقال: لأنني لا أفهم من المدرس والأستاذ أسلوبه وطريقته في التدريس غير مجدية للاستيعاب، لأنه يقوم بحل التمارين السهلة، ويترك التمارين الصعبة والمعقدة كما في «مادة الرياضيات مثلاً».

والسؤال نفسه وجهناه إلى طالب آخر فكانت الإجابة ما يلي:

لا أستطيع أخذ الدروس الخصوصية بسبب الأسعار المرتفعة التي تصل حتى 4000 ل.س/ لمادة الرياضيات في الصف الثاني الثانوي العلمي.

ويجيب طالب آخر: إن سبب انتشار تلك الدروس الخصوصية تتعلق بعدم اهتمام بعض المدرسين بالطالب، حيث يقرر الدرس ويمشي ويخرج من الصف، سواء استوعب الطالب الدرس أم لم يستوعب، ويحدث ذلك خاصة عند وجود طلاب مشاغبين في الشعبة، وبسبب كثرة أعداد الطلاب في

الشعبة الصفية، كما يعتبر هذا الطالب أن وجود الملصقات والإعلانات للمعاهد كلها تشجع على انتشار الدروس الخصوصية.

بعض المقترحات كحلول مستعجلة

ما سبق يمكن اعتباره بعض أسباب تفشي هذه الظاهرة وانتشارها، ولعل الأهم الآن، هو: تقديم بعض المقترحات كحلول عملية سريعة لمعالجة بعض هذه الأسباب كما يلي: تحسين أجور المعلمين بشكل عام، وأجور الساعات فيما يتعلق بالمدرسين خارج الملاك، سواء الاختصاص أو غير الاختصاص، فليس من المعقول أن تبلغ أجور الساعة 300 ل.س/ للاختصاص، و240 لغير الاختصاص في ظل ارتفاع المستوى المعيشي.

تخفيف الازدحام في الشعب الصفية. ضرورة التعاون بين الأهالي والمدرسة في متابعة الطالب ومعرفة الخلل في وضعه ومعالجته.

التزام الطالب بالدوام وكذلك المدرس، وضرورة تطبيق الأنظمة والقوانين للنهوض بمستوى الطالب والعملية التعليمية والتربوية.

ألا يكون الطالب نفسه ضحية في سوق العمل بهدف تأمين لقمة العيش على حساب إهمال الالتزام بالمدرسة.

الحل بالسياسات

ختاماً، يمكننا القول: أياً كانت الأسباب الظاهرية خلف الظاهرة وانتشارها، سواء كان الخلل في بعض المدرسين، أو في ضعف المستوى المعرفي لبعض الطلاب، أو للثقافة الأسرية، أو ما يتعلق بارتفاع معدلات القبول الجامعي، أو صعوبة المناهج وكثافتها، أو عدم تحسين الوضع المادي للمعلم، وغيرها من الأسباب الكثيرة الأخرى، فبدون حلول حقيقية وموضوعية لمجمل هذه الأسباب مجتمعة، وبعمقها، فإن هذا يعني أن الظاهرة ستستمر، وبعض الطلاب الميسورين سيتجهون نحو الدروس الخصوصية، والأخطر أن البعض الآخر من الطلاب الفقيرين سيهملون تحصيلهم المدرسي والعلمي، ما يوصلنا لنتيجة مفادها: أن عمق المسألة قائم ومتمركز في السياسات العامة المتبعة، ومنها: السياسات التعليمية، ومن هنا يجب أن يبدأ الحل.

بدون حلول حقيقية وموضوعية لمجمل أسباب الظاهرة فإن هذا يعني أنها ستستمر

أزمة غاز أم مسؤولية وسياسات؟

■ عادل إبراهيم

تفاقت أزمة الغاز، وعمت غالبية المحافظات، وقد رصدت الكثير من وسائل الإعلام واقع الطوابير الطويلة للمواطنين المنتظرين جرة الغاز الغالية على قلوبهم، ومع ذلك ما زالت الأحاديث الرسمية تنمحور بين النفي ووعود الحلول المرتقبة.

عبارات التهكم والتندر، وعبارات التذمر والغضب، هي السائد المتقاطع في أحاديث السوريين عن الأزمة ومسببها ومفعلها والمستفيدين منها، وعن الاستهتار الرسمي بهم وبحقوقهم، وصولاً للابتزاز والإذلال من قبل المستغلين وتجار الأزمات، الذين فرّخوا وتزايدوا خلال السنوات الماضية أمام أعين الحكومة ومسؤوليها المؤتمنين على الحقوق.

الرسمي الممجوج

الحديث الرسمي من مصدر في وزارة النفط، بحسب إحدى الصحف الرسمية الأسبوع الماضي قال: «البواخر المحملة بمادة الغاز وصلت إلى الميناء ويتم تفرغها حالياً»، وبأن: «الاختناقات الحاصلة في دمشق بالنسبة للغاز

ستحل بنسبة أكثر من 80 بالمئة خلال الأسبوع القادم»، وبأن: «أزمة الغاز في حلب واللاذقية تُعالج حالياً، وستحل قريباً قبل أعياد الميلاد».

وها هو «الأسبوع القادم» أتى، كما أعياد الميلاد، ولم تحل المشكلة، حتى ولم تظهر بوادر الحل بعد! أما المفاجئ الممجوج بالنسبة للمواطنين فهو تبرير السوق

السوداء والاستغلال، وتجيير جزء من المشكلة وتحميله للمواطن نفسه، حيث قال المصدر: «إن هذا النقص في الكميات سيؤدي حكماً لظهور السوق السوداء، وظهور من يستغل حاجة المستهلكين للمادة، خصوصاً مع تزامن النقص مع موسم الشتاء والبرد والأعياد، يضاف إلى ذلك استخدام الغاز في التدفئة».

تحالف الفساد والاستغلال الحديث الرسمي عن تزايد الطلب وتراجع الإنتاج وعن الكميات الوافدة بجرأ من الغاز، وعن وعن من المبررات والذرائع، لم ولن تشفع أمام الحاجة والضرورة الملحة بالنسبة للمواطنين، خاصة أنهم أصبحوا مضطرين للانتظار في طوابير الانتظار لعدة ساعات متتالية من أجل الحصول على جرة

غاز، وأحياناً وبرغم طول الانتظار، لا تصل المادة، أو تستنفذ الكمية قبل استكمال تأمين حاجة الواقفين في الطابور، والآنكى هو تجاوز الطابور من قبل البعض، الذين يعتبرون أنفسهم فوق العباد، عنوة وبلطجة واستقواء، على حساب المنتظرين.

أما الأسوأ فهو أنه وبعد هذه الأزمة هناك من يبيع جرة الغاز استغلالاً بسعر تجاوز الـ 7 آلاف ليرة في بعض الأماكن، علماً أن المصدر الوحيد لها هو شركة محروقات، حيث يتحالف الفساد والاستغلال على حساب المواطنين واحتياجاتهم.

وأمام الأزمات المتلاحقة التي تتكالب على حياة المواطنين وتنغص معيشتهم، نستشهد بما قاله أحد المواطنين: «الأزمة مو أزمة غاز ولا كهرباء ومازوت ورواتب وغيرها، الأزمة أزمة مسؤولية وسياسات».



حدائق ومتنفسات دمشق إلى الاستثمار

تم نقل ملكية حديقة الطلائع الواقعة على أوتوستراد المزة، إلى أملاك شركة دمشق الشام القابضة، وذلك بموجب قرار من مجلس محافظة دمشق خلال اجتماع استثنائي للمجلس بتاريخ 2018/12/5.

■ نوار الحمصي

الغاية من نقل الملكية، بحسب ما نقل عن أحد أعضاء مجلس المحافظة، وهو عضو في مجلس إدارة الشركة القابضة، عبر إحدى الصحف المحلية بتاريخ 2018/12/10، جاء «بهدف تحقيق الاستثمار الأمثل لهذه الأرض، واشترطنا في قرار النقل أن يتم استثمار طابق واحد تحت الأرض بشكل مراب لمدينة دمشق، ويقوم المستثمر بإعادة الحديقة أفضل مما كانت عليه، والغاية، أننا بحاجة كبيرة إلى وجود مراب في هذه المنطقة، ولا يوجد لدينا أرض لذلك، ولا إمكانية لتأهيل الحديقة».

40 ألف متر مربع فقط

ظاهرة الاستثمار في الملكيات العامة، والخاصة، وعليها، ليست جديدة على محافظة دمشق، خاصة بعد أن أجاز المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 2015 «إحداث شركات سورية قابضة مساهمة مغلقة خاصة، بناء على دراسات اجتماعية واقتصادية وتنظيمية، بهدف إدارة واستثمار أملاك الوحدات الإدارية أو جزء منها»، والذي أحدثت بموجبه شركة دمشق الشام القابضة بعام 2016، وبدأ مجلس المحافظة على أساسه بنقل بعض الأملاك إليها لهذه الغاية وبذريعتها، مثل: مشروع «ماروتا سيتي» ومشروع «باسيليا سيتي».

في المقابل، إن الخبر المتداول إعلامياً لم يرشح معه أية معلومة عن المستثمر الموعود، بالفرصة الاستثمارية لهذه الحديقة المذكورة، وفقاً لشرط «تحقيق الاستثمار الأمثل لهذه الأرض» و«إعادة الحديقة أفضل مما كانت عليه»، ولا أية تفصيلات تعاقدية أخرى عن المشروع المزمع، لكن قرار نقل الملكية خلال اجتماع استثنائي لهذه الغاية يشي وكان الأمر فيه نوع من الاستعجال، إما لأن المحافظة استفتت لتعمل على إيجاد حل عاجل لمشكلة زيادة أعداد السيارات، وعدم توفر المراب في المدينة! أو ربما أن للمستثمر حظوة وباعاً، وهو من يسعى للاستعجال ولكسب الوقت، خاصة إذا علمنا أن حديقة الطلائع الواقعة على أوتوستراد المزة، موضوع قرار نقل الملكية والاستثمار، تبلغ مساحتها 40 ألف متر مربع، وهي بموقع متميز داخل العاصمة.

خارطة استثمارية لآلاف الأمتار المربعة الأخرى

بحسب الموقع الرسمي لشركة دمشق الشام القابضة، حول مشروع مراب السيارات المعروف على شكل فرص استثمارية «مراب ومشاريع استثمارية على الأملاك العامة، وتحت الحدائق والمساحات» خارج



المساحات المخصصة كوجائب، وكل ذلك على حساب المساحات الخضراء والمتنفسات المفترضة كحق للمواطنين عموماً.

بوابات الجحيم

لا بد من القول: أن المرسوم التشريعي رقم 19 لعام 2015 والذي أجاز إحداث شركات قابضة لإدارة واستثمار أملاك الوحدات الإدارية، وفي ظل الذرائع التي تقدمها هذه الوحدات، سواء لتبرير التقصير بالمهام والواجبات والمسؤوليات بحجة عدم توفر الإمكانيات، أو كسوغ لتغول الاستثمار في الملكيات العامة، وحتى الخاصة، تحت يافطة «التشاركية» من أجل جني الأرباح، سيؤدي بالنتيجة مع غيره من القوانين والتشريعات الشبيهة الأخرى، ليس إلى العبث بمفهوم الملكية فقط، عبر نقلها إلى الشركة القابضة وبتصرف شركاتها المحدثة أو المتعاقدة معها، بل إلى توجه الاستثمارات إلى المجالات والقطاعات، الخدمية وغيرها، ذات الربح والمردود الأعلى، فيما تؤول الخدمات والقطاعات ذات المردود الربحي الأدنى، أو عديمة الربح وذات النفع العام، إلى المزيد من الترهل والتراجع، خاصة وأن المرسوم كرس المهام المزدوجة، لمجلس الوحدة الإدارية وللمجلس إدارة الشركة القابضة، بمجلس الوحدة الإدارية نفسه وبرئيسها، ولعله من المفروغ منه أن ما سيطلق بالنتيجة، هو عامل الاستثمار والربح على العوامل الأخرى بمجال المهام والواجبات والمسؤوليات المناطة بالوحدات الإدارية، ناهيك عن العوامل الكثيرة الأخرى المساعدة على تكريس هذا التوجه والاتجاه، كالمحسوبية والفساد والواسطة، ولم لا؟ طالما أن السياسات العامة أصلاً تحابي مصالح المستثمرين على حساب مصالح البقية الباقية من الشعب كما على حقوقهم.

أخيراً، نورد ما قاله أحد المواطنين تعقيباً على خبر المراب ونقل الملكية أعلاه: «عمي يمكن القصة أنو الاستثمارات بملاعب الجلاء، من فندق ومطاعم وملاهي وكافيهات، بها باركنغ بجنبها مشان رواد هالأماكن ما يعذبوا حالهم. حرام، ونحن انشالله عمرنا ما منسحق لا حدائق ولا ملاعب».

ولعل التساؤل الأهم: من المعني بالمحاسبة عن التقصير في هذه المجالات بالنتيجة؟ أمأ ذريعة عدم توفر المساحات من أجل إقامة المراب، وهي ضرورة لاشك، فتدحضها الخريطة المعدة والتي وفرت 25 موقعاً مختلفاً في مدينة دمشق، لكن من أجل الاستثمار، وهي بالمجمل تشكل مساحات واسعة جداً مما يعتبر ملكية عامة بالقانون، وخاصة في الحدائق، والتي سيتم تحويلها إلى ملكية استثمارية بيد دمشق الشام القابضة، والشركات التابعة لها، أو المتعاقدة معها تبعاً على ما يبدو.

ولعل ما يدحض الادعاء بعدم توفر الإمكانية، الآن أو سابقاً أو لاحقاً، هو الإعلان المسبق على موقع الشركة القابضة كما ذكر أعلاه، كجوابة مشرعة لتغول الاستثمارات على الملكيات العامة بغاية «دعم موارد الاستثمار في هذا المجال»، و«تحقق الجدوى الاقتصادية للمستثمر».

مآل ملكيات النفع العام

ما يجب التوقف عنده مطولاً، هو: مفهوم الملكية العامة والنفع العام، ومآلهما، في ظل هذا النمط من التغول الاستثماري، الذي أصبح مشرعناً، على الأملاك العامة، ومنها: الأملاك ذات النفع العام، المفترض بأنها مصانة دستورياً وقانونياً! ولعل الدخول المأجور إلى حديقة تشرين في دمشق منذ عدة أشهر بذريعة المعارض والاستثمارات، والذي استمر لأكثر من شهر، مثال بسيط وصغير عن مآل الأملاك العامة والأملاك ذات النفع العام، عندما يصبح عامل الربح واشترطاته هو المعيار والمحدد لمهام مجلس المحافظة، ولا ندري في ظل الخارطة أعلاه، والتي شملت غالبية الحدائق العامة الكبيرة في دمشق، أين ستغدو حقوق المواطنين بمتنفساتهم المحدودة أصلاً، خاصة بعد أن أكل الاستثمار حديقة المنشية وتمركز فندق «الفور سيزن» فوقها، كما أكل بعض أجزاء من الحدائق العامة الأخرى التي تم اقتطاعها كمطاعم أو أكشاك وكافيهات فيها، ومال أرض كيوان وأرض المعرض التي أصبحت جرداء، وحتى التصرف ببعض

المناطق التنظيمية، ورد ما يلي: «يتوفر لدى محافظة دمشق عدد من المواقع والدراسات الأولية الخاصة، وفق خارطة المراب التالية، لإشادة عدد من مراب السيارات ولا سيما الذكية منها تحت الحدائق العامة والأملاك العامة، بعدد طوابق يصل إلى 4 تحت الأرض. وتعتبر من المشاريع الاستثمارية الملحة للزيادة الكبير في أعداد السيارات في المدينة، إضافة إلى إمكانية دعم موارد الاستثمار في هذا المجال بتوفير مساحات تجارية بنسبة 5% من مساحة سطح الأرض ونسبة 25% من المساحة الكلية تحت الأرض تحقق الجدوى الاقتصادية للمستثمر».

وقد ورد بالخارطة عدد من المراب المخططة بمواقع مختلفة من المدينة منها: «حديقة الطلائع بالمزة - حديقة المزرعة - ساحة الميسات - حديقة السبكي - حديقة المدفع - حديقة كيوان - حديقة الديوانية - ساحة عرنوس - أرض المعرض القديم - وغيرها من المواقع الأخرى» بواقع إجمالي بحدود 25 موقعاً معروضة للاستثمار لهذه الغاية في مدينة دمشق.

وربما تجدر الإشارة بهذا الصدد، إلى أن وسائل الإعلام تداولت الأسبوع الماضي خبراً مفاده: أن وزارة لتجارة الداخلية وحماية المستهلك قد صادقت على تأسيس شركة استثمارية خاصة محدودة المسؤولية ستعمل في مجال تنفيذ واستثمار وتشغيل وإدارة وصيانة مواقف السيارات والمراب الطرقية والطابقيه، بما يشمل إقامتها تحت الحدائق.

مسؤوليات تأنه بالذرائع والادعاءات

الاعتراف بعدم توفر الإمكانية لتأهيل الحديقة، واعتبار ذلك ذريعة من أجل دخول الاستثمار في ملكية الحديقة العامة هو الطامة الكبرى، والتي تفرض التساؤل المشروع حول دور المحافظة وواجباتها ومسؤولياتها العامة المفترضة، بما في ذلك مسؤولياتها تجاه الملكيات العامة والحفاظ عليها، كما حيال مفهوم النفع العام ومآله، وإلى أين يمكن أن تصل بنا مثل هذه الذرائع على مستوى الخدمات العامة والمهام والواجبات الأخرى؟

أين دور المحافظة وواجباتها ومسؤولياتها العامة المفترضة بما في ذلك مسؤولياتها العامة والحفاظ عليها كما حيال مفهوم النفع العام ومآله؟

سبيل الإنفاق الحكومي على مجمل خدمات التربية والتعليم في موازنة 2019 ما مقداره: 392 مليار ليرة، وحوالي 900 مليون دولار... وهذه المبالغ التي تشكل نسبة 10% من الموازنة تنوزع على التربية بمقدار 328 مليار ليرة، والباقي 64 مليار ليرة على التعليم العالي والجامعات والمعاهد السورية...

موازنة 2019 «5»

حصة الطفل السوري وطالب التعليم العالي



تشكل موازنة التعليم بشقيها التربية والتعليم العالي نسبة 10% من الموازنة العامة للدولة، بينما الوسطي العالمي يشير إلى أن حكومات العالم تخصص نسبة تقارب 14% من إنفاقها العام للتربية والتعليم.

قاسيون

في عمر الدراسة، ولكنها كانت تعادل في حينه: 25 دولاراً شهرياً للطفل. ما يعني: أن حصة الطفل في عمر الدراسة من موازنة الحكومة أصبحت أقل بنسبة 60% بالقياس لعام 2010.

ستبلغ مخصصات التعليم العالمي 64 مليار ليرة، تتفق على ما يقارب 670 ألف طالباً بين الجامعات بفروعها ومراحلها والمعاهد التابعة للتعليم العالي «تقرير وزارة التعليم 2017». ما يعني حوالي: 95 ألف ليرة سنوياً للطلاب، وما يقارب 8000 ليرة شهرياً أي: 18 دولاراً تقريباً شهرياً.

ارتفعت أرقام الأطفال الملتحقين بالتعليم في عام 2018 بالقياس إلى عام 2016، فبينما التحق بمرحلة التعليم الأساسي حوالي 2,4 مليون طفل في عام 2016، فإن عدد الملتحقين ارتفع إلى 3,4 مليون في عام 2018، بحسب تصريحات وزارة التربية مطلع العام الحالي. بينما ارتفع طلاب التعليم الثانوي إلى 420 ألف طالب في 2018، بينما كان عددهم في 2016: 356 ألف طالب تقريباً.

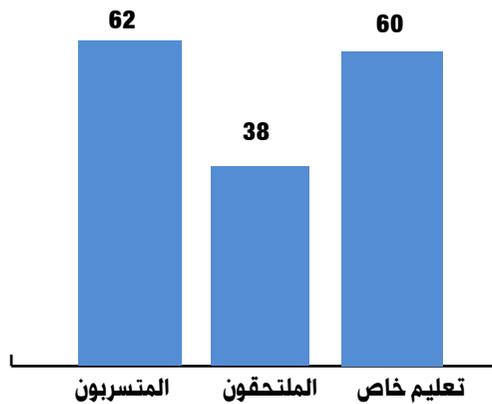
يقارب عدد الأطفال السوريين في المرحلة ما بين 5-18 سنة نسبة 32% من سكان سورية بشكل تقريبي، وهؤلاء يفترض أن تكون مخصصات التربية موزعة على أساسهم. ويقارب عددهم حوالي 6 مليون نسمة داخل سورية، إذا ما قارب عدد السكان داخل سورية 18,2 مليون نسمة، كما تشير التقديرات الدولية (un-wpp-2018).

ما يعني: أن التلميذ السوري يحصل على حصة سنوية من الإنفاق الحكومي لعام 2019، تقارب: 55 ألف ليرة سنوياً، 4500 ليرة تقريباً شهرياً. ما يعادل 10 دولارات شهرياً للطفل تقريباً.

في عام 2010 كان عدد الأولاد في عمر الدراسة يقارب: 7,1 مليون، وهو ما يعني: أن موازنة 2010 البالغة للتربية في حينها مقداراً يقارب 100 مليار ليرة كما تشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء. كانت تقارب: 14 ألف ليرة سنوياً، وحوالي 1200 ليرة للطفل

ثلاث المراهقين في سورية لا يلتحقون بالتعليم الثانوي وحوالي 712 ألف مراهق، بينما التحق حوالي 356 ألف في 2016، و21 ألف منهم يتعلم في مدارس خاصة.

نسبة طلاب الجامعات السورية من الشباب بعمر 18-22 سنة - عام 2016 - %



حصة الطفل في عمر الحراسة من موازنة الحكومة في 2019 أصبحت أقل بنسبة 60% بالقياس لعام 2010

التحق بالجامعات السورية في 2016: 437 ألف طالب بينما، بلغ عدد طلاب التعليم الخاص أو الحكومي الماجور بأنواعه ما يقارب 263 ألف طالب.

8000
ليرة

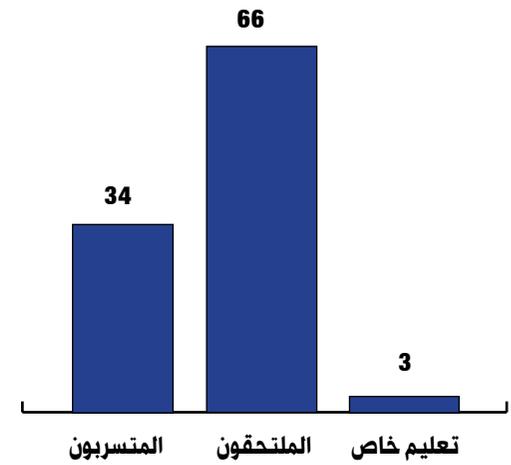
الحصة الشهرية لكل طالب تابع للتعليم العالي في سورية من مخصصات التعليم العالي في الموازنة السورية لعام 2019.

1200
ليرة

الحصة الشهرية لكل طفل سوري دون 18 سنة من مخصصات التربية في الموازنة السورية لعام 2019.

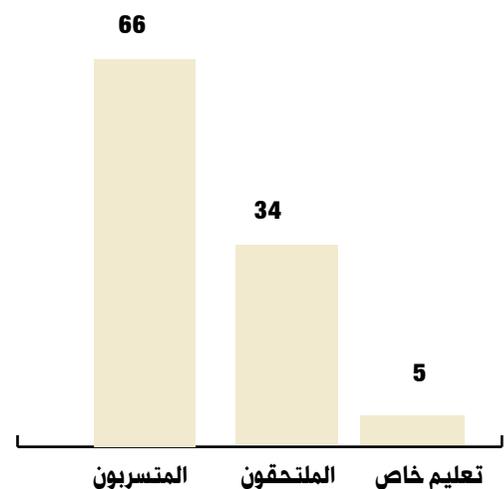
* هامش: حسابات قاسيون تعتمد على بيانات المجموعات الإحصائية الرسمية السورية لعام 2016 وتقديرات عدد سكان سورية من UN - world population prospects.

نسبة التلاميذ المتسربين والملتحقين والتعليم الخاص - التعليم الأساسي - 2016 - %



ثلث الأطفال المتواجدين في سورية لا يلتحقون بالتعليم الأساسي، وحوالي 1,2 مليون طفل، بينما التحق 2,4 مليون في 2016، 96 ألفاً منهم في المدارس الخاصة.

نسبة التلاميذ المتسربين والملتحقين والتعليم الخاص - الثانوي - 2016 - %



إعمار سورية

من الاستقرار السلبي... للصدمة الإيجابية



استقر التدهور الاقتصادي السوري منذ منتصف عام 2016 تقريباً... ولم يعد يشهد انعطافات كبرى للأسوأ أو للأفضل، وقد ترافق هذا مع تغيرات هامة في حجم المعركة، فأنحسارها تحول إلى عامل استقرار نسبي، ولكن عند عتبة متدنية... لن ترتفع تدريجياً بل فقط «بالصدمة الإيجابية».

■ عشران محمود

يستقر الوضع الاقتصادي على الحال المتردي لعموم السوريين، عند الحد الذي يمكن التعبير عنه بالمفارقة الهائلة بين الأجر الوسطي وتكاليف المعيشة: حيث 35 ألف ليرة تقابلها تكاليف معيشة بالحدود الدنيا 300 ألف ليرة لأسرة من خمسة أشخاص. وهذا الفقر المستتب لا يمكن تجاوزه أو تلطيفه أو تحسينه بالتغيرات التدريجية عبر الزمن، بل يحتاج إلى «علاج بالصدمة».

التدهور توقف

والمشاكل عامت على السطح

إن استقرار الوضع منذ عام 2016 ترافق مع تحسن في بعض المؤشرات العامة: توقف النزوح السكاني، ودمار البيوت، إذ بدأت عودة جزء من النازحين إلى مناطقهم.. ولكن هذا لا يعني أن الاجارات انخفضت، أو أن عدد المشردين و«نزلاء الحدائق» أصبح أقل، أو أن المدمرة منازلهم امتلكوا القدرة على ترميمها! بل بقيت أزمة السكن الاجتماعية قابضة بعنف فوق رؤوس الجميع. توقف التدهور في قيمة الليرة، وأصبحت الأسعار تنتقل ببطء إلى الصعود، وليس بقفزات نارية... ولكن لا زال الأجر ثمن الحاجة الفعلية!

توسعت التجارة الخارجية وحركة نقل البضائع، ولم تتغير أسعار شراء الفواض الزراعية من المزارعين، أو أسعار البيع للمستهلكين. جرت نقلة في قطاع الطاقة، ولكن لا زال الشتاء يحمل معه أزمات فقدان المواد والتقنين الطويل، وبقي الإنتاج على حد الاستهلاك... وبقيت الأسر محرومة

من حد التدفئة الكافي، وأسعار النقل عند مستويات مرتفعة. تحررت المساحات الزراعية، ولكن لم تتحول إلى قمح إضافي يصل إلى رغييف الخبز! توسعت مؤشرات الاستثمار الصناعي، وبقيت الورش غير النظامية مشغلاً أساسياً، وبقيت أجور الصناعة عند سقفها المتدنية، وبقي الأطفال شريحة هامة من العاملين. بينما الشباب والشريحة الفعالة من قوة العمل محاصرون في أتون الحرب والمعارك لسبع أو ثمانين سنين، أو خارج حدود البلاد دون فرصة جدية في الرجوع أو حتى الزيارة!

الاستقرار في التدهور، لا يمكن أن يكون كافياً للوصول إلى ما يمكن تسميته «تحسناً معيشياً». بل إن الركود تحول إلى كاشف لحجم التردي الاقتصادي والاجتماعي. فقفوت ضجيج المعارك أظهر بوضوح حجم التآكل الاقتصادي - الاجتماعي في المجتمع السوري بعد سنوات الدمار.

الأثرياء ينتظرون

المدد الخارجي فهل يأتي؟

في المقابل فإن المنتصرين اقتصادياً في هذا التدهور، أيضاً قد طافوا على السطح، وبدأت أموال العنف والعنف تتحول إلى مظاهر التحلل والاستهلاك الترفي، والاستثمار الخُلبي.

ولكن حتى هؤلاء يقعون على تلال أموالهم بعد أن بيعوا جزءاً كبيراً منها أملاكاً وأراضي وشركات حكومية وقطاعات بأكملها... وينتظرون. يدفعون المعنيين ليبذلوا كل جهد لهم في الإغراء والتدليل على استثمار في بلاد هُشمتها الحرب، وتصح لإنتاج الأموال السريعة، ولكن ما من مُجيب حتى الآن، ولا حركة جدية تلوح في الأفق.

ففي الخارج وعلى تلال أموال الدول الأخرى، يسود الحذر والترقب لدى المستثمرين: فالفرصة السورية ليست مضمونة حتى الآن، وهي محكومة بالتغيرات السياسية والمواقف الدولية. فمن جهة الغرب والأمريكان تحديداً لم يملوا تماماً من محاولة العودة للمعركة الواسعة، ولن يسمحوا للاستثمار الذي يردونه ويتعقبونه أن يتقدم خطوات غير منسقة نحو سورية.

ومن جهة أخرى، فإن قوى الشرق الفاعلة سياسياً واقتصادياً، تبدو معنية بسورية اقتصادياً بمقدار ارتباط الاقتصاد بالاستقرار، وبنجاح مشروع تسوية سياسية ناجحة من بعد الفوضى. وهي قد تعرقل بأهدافها وأولوياتها السياسية أن تكون إعادة إعمار سورية «بزنس ناجح» للجميع.

فروسيا تتحدث عن إعادة إعمار بنى تحتية وإعادة لاجئين وقطاع طاقة وسكن اجتماعي وصناعات، ومهمات محددة مرتبطة بالسياسة ولجم إعادة خلق الأزمات. والصين تنظر إلى سورية كمفصل سياسي في شرق المتوسط، يجب أن يستقر ويستعيد قدراته التنموية... بمراجح سياسية إستراتيجية تفوق المراجح المباشرة التي قد يحققها العملاق الصيني من بقعة سورية الجغرافية الصغيرة.

فلا الغرب يريد الانتقال في الملف السوري من بزنس الحرب إلى بزنس المال الآن، وربما لن يكون قادراً حتى لو أراد في الأجل المتوسط في ظل الأزمة المالية العالمية التي تلوح في الأفق... ولا الشرق يرى أن إعمار سورية قضية بزنس يربح منها الوكلاء والمستثمرون، لأن هذا قد يكون ثمنه خسارة فرصة النجاح والاستقرار للمشروع السياسي للقوى الصاعدة، ومدخلاً جديد لمشروع الفوضى الغربي إلى سورية.

من يرى ظروف السياسة الدولية، عليه أن يعلم، أن إعمار سورية مسألة سياسية ستتحول إلى مفصل في تسوية الأزمة كلما تقدم ملف التسوية السياسي. ولن يستطيع أن يكون «بزنساً صرفاً»، بل لديه الفرصة الجدية ليكون مرحلة سياسية للعلاج الاقتصادي بالصدمة: بإجراءات اقتصادية-سياسية ضرورية لانتقال المجتمع السوري إلى الاستقرار المستدام. ولكن هذه الصدمة ستكون إيجابية للسوريين، وسلبية لأهل البزنس. وسترتبط بالتغيرات السياسية الضرورية، لتأمين رافعة شعبية من الضغط للوصول إلى الإجراءات المطلوبة. حتى ذلك الحين قد نرى الكثير من المؤتمرات، وعدة صفقات استثمار هنا وهناك، ولكن لن نرى إعادة إعمار أو سيراً جدياً للأمام، فدائرة المال ضيقة ومحدودة بالمسار والظرف السياسي للأزمة السورية.

الغرب لا يريد الانتقال في سورية من بزنس الحرب إلى بزنس المال الآن والشرق لا يرى إعمار سورية قضية بزنس يربح منها الوكلاء والمستثمرون!

«الملكية الفكرية»

شركات الربيع والفساد الكبرى



أكبر 5% من الشركات العابرة للحدود عالمياً تملك 80% من الصادرات وسطياً. ولكن هذا ليس كل شيء... حيث يتبين أن قيمة هذه الصادرات وحصّة الشركات ترتفع ليس نتيجة زيادة كمية الصادرات، بل فرض سعر احتكاري، المفروض عبر ما يسمى الأصول غير الملموسة.. امتلاك هذه الشركات للشهرة والاختراع والابتكار.

بحث تقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لعام 2018 في حصّة الشركات العابرة للحدود من التصدير العالمي، ومستوى احتكارها للصادرات العالمية الذي يجعل 73% من الشركات الجديدة تُغلق بعد سنتين فقط من بدء عملها، وتحديداً في الدول النامية. في دراسة لواقع الاحتكار في مرحلة العولمة المتفاقمة.

يشير التقرير إلى أن عقود تحرير التجارة الدولية، والغاء التعريفات الجمركية والحصص التي فرضت في مرحلة النيوليبرالية على العالم بأسره. تراكمت في الوقت ذاته مع معيقات للمنافسة متجددة في معاهدات التجارة الحرة ذاتها. والتي تعتمد الحواجز على الأصول غير الملموسة، التي تمتلكها الشركات الكبرى عالمياً، معتمدة على التوسع القانوني للملكية الفكرية.

والأصول غير الملموسة مثل: الشهرة والاعتراف بالعلامة التجارية، والملكية الفكرية مثل: براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر وغيرها... تحولت إلى جزء أساس من أصول وقيمة رؤوس أموال الشركات الكبرى.

لتشكل حوالي ثلثي قيمة هذه الشركات، وفق ما أشارت إليه منظمة التجارة العالمية في عام 2012. حيث العديد من المنتجات التي كان من المعتاد أن تدخل في بند البضائع قليلة التكنولوجيا، أصبحت تتضمن نسبة عالية من الاختراع والتصميم في قيمتها، والتي تؤدي إلى رفع أسعارها لوجود ربع حقوق الملكية ضمن هذه القيمة، لتعد هذه السلع «كثيفة المعرفة».

ارتفعت عائدات هذه السلع، وأصبحت الأطراف المشتريّة تدفع مبالغ أعلى لقاء استخدام حقوق الملكية الفكرية الأجنبية المتضمنة في الصادرات أو الوكالات، وخلال عشرين عاماً بين 1995، 2015 ارتفعت

مدفوعات استخدام حقوق الملكية الفكرية الأجنبية من أقل من 50 مليار دولار إلى 367 مليار دولار سنوياً.

الدول النامية كانت تدفع مقابل هذه الحقوق حوالي 8 مليار دولار، وأصبحت تدفع أكثر من 73 مليار دولار سنوياً. بينما دول المركز هي مركز تداول هذه السلع، فبينما كانت تتلقى مقابلها 47 مليار دولار في 1995، فقد أصبحت تتلقى قرابة 360 مليار دولار منها في 2015، والولايات المتحدة هي المتلقي الأكبر.

طرف عالمي آخر أصبح لاعباً أساساً في حركة حقوق الملكية الفكرية، وهو الدول التي تمثل مراكز التهرب الضريبي وتبييض

الأموال عالمياً مثل: «إيرلندا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وسنغافورة، وسويسرا». والتي ينتقل إليها 18% من مدفوعات حقوق الملكية الفكرية، والتي تعتبر مركزاً لأرباح وإيرادات الشركات العابرة للحدود، حيث تنتقل عائدات هذه الشركات من الملكية الفكرية إلى هذه «الدول».

فالشركات العالمية تحتكر التصدير العالمي، وتأخذ قسماً احتكاريّاً عالية لقاء احتكارها للمعارف والابتكارات وتثبيت أسعارها عند مستوى عال، ثم تنقل هذه الأرباح «المشفوظة» عبر العالم إلى الدول ضعيفة السيادة، والتي تتيح للمال العالمي «مرايح تهرب ضريبي».

عالم جديد من النفط

أتى اتفاق فيينا الأخير ليوضح أن عالم السيطرة والتحكم في قطاع النفط قد تغير، فالهيمنة السعودية-الأمريكية، عبر النفط والدولار لم تعد حصرية. المنتج السعودي الأكبر الذي كان يترأس مجموعة أوبك النفطية طوال عقود، لم يعد قادراً بمفرده على التحكم بالسوق. والمستهلك الأكبر الأمريكي سابقاً، أزاحته الصين عن موقعه، بحصة 17% من سوق النفط العالمي، وفتحت الباب لاسترجار النفط باليوان إلى جانب الدولار.

اجتماع مجموعة OPEC في فيينا الأسبوع الماضي، يعبر عن تغييرات سوق النفط. فالاجتماع الذي يضم مجموعة أوبك مع مجموعة أخرى من الدول المنتجة في مقدمتها روسيا، المنتج الثاني العالمي، أصبح تقليدياً على ما يبدو لإدارة الإنتاج والسعر. حيث نجحت روسيا مع السعودية والدول الأخرى بالوصول إلى اقتطاعات في الإنتاج العالمي، لتجنب التراجع الكبير في السعر خلال الفترة الماضية. وتم التوصل إلى اقتطاعات بمقدار 800 ألف برميل يومياً، 230 ألفاً منها من روسيا، و250 ألفاً منها من السعودية، والبقية موزعة على الأعضاء الآخرين، مع استثناء لإيران وليبيا ونيجيريا وفنزويلا، وخبث السعر عند 61 دولاراً للبرميل. وبالمقابل شهد هذا الاجتماع إعلان قطر انسحابها من منظمة أوبك، وهي من أقدم الأعضاء، ورغم أن إنتاجها لا يشكل إلا 2% من إنتاج أوبك، إلا



أن لخروجها دلالات على تغييرات في الحلف النفطي المتشكل في عام 1960. التعاون الروسي السعودي نقطة فاصلة في تغييرات أوزان إنتاج النفط العالمي، وهذا بعد ذاته انقلاب كبير. فحرب النفط الأخيرة كانت سعودية أمريكية وكانت تستهدف روسيا قبل غيرها، عندما انخفضت أسعار

النفط من 100 للبرميل إلى أقل من 50 في عام 2014. ولكن الثمن الذي دفعته السعودية قبل غيرها، غير الاصطفافات في معارك النفط. فالولايات المتحدة التي أصبحت المنتج الأكبر عالمياً والتي تستهلك جزءاً كبيراً من نفطها، صارت في صف المطالبين بتخفيض السعر، بينما السعودية تنسق مع الروس لمنع تكرار أزمة عام 2014...

بطء في الصين وقلق عبر العالم

نشرت الصين مؤخراً بيانات نمو إنتاجها الصناعي ومبيعات التجزئة لشهر 11 لعام 2018، وأتى النمو أقل من المتوقع. 5.4% لنمو الإنتاج الصناعي، و1.8% لتجارة التجزئة، وبدأ الاقتصاد الصيني يعطي مؤشرات تباطؤ، الأمر الذي يؤدي إلى «قلق على النمو العالمي»، انعكس في مؤشرات الأسواق المالية العالمية. مؤشرات وول ستريت الثلاث انخفضت بنسبة 1.9-2-3.2%.

ويربط المحللون هذا الانخفاض بالمؤشرات الضعيفة من الصين وأوروبا الآتية من مخاوف التباطؤ العالمي. «الضعف الذي أبدته مؤشرات وأرقام الاقتصاد الصيني المنشورة مؤخراً، هي نتيجة للحرب التجارية المستمرة، وهي تدفع إلى نزيف اقتصادي، وقلق على مستوى النمو الاقتصادي العالمي» وفق ما تم نقله عن الخبراء

وكان صندوق النقد الدولي قد حذر من أن «إجراءات منع الأزمات غير مكتملة»، هذا ما ورد في تحذير نائب رئيس صندوق النقد الدولي، الذي وصف بالتحذير الصارخ لقادة العالم السياسيين والماليين، محذراً من الأزمة المالية العالمية الجديدة التي تلوح في الأفق.

إذ ذكر النائب، أنه يخشى من تراكم الغيوم السوداء في سماء الاقتصاد العالمي، ومن قدرة الاقتصاد العالمي على امتصاص الصدمات الاقتصادية.

السوري في مواجهة خطر الزوال عطشاً أيضاً



المائية المتاحة في سورية جعلتها مصنفة ضمن مجموعة البلاد الفقيرة بالماء، وذلك منذ أكثر من عقد من الزمن، ويشكل التزايد السكاني وتوزعه ضعفاً كبيراً على الموارد المائية المحدودة أصلاً، ويمكن تلخيص المشكلة بمحورين أساسيين: استنزاف الموارد المائية - تلوث مصادر المياه، ما يعني: أن الأولوية يجب أن تركز على مفهوم الاستخدام المستدام للموارد المائية المتاحة، واتخاذ إجراءات جديّة وصارمة تجاه تلوث المياه، باعتبار أن مصادر المياه العذبة محدودة، وستغدو نادرة، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في السياسات وإدارة الفعاليات التي تتسبب في استنزاف هذه الموارد وتلوثها، بالإضافة لإعادة النظر في السياسات الزراعية، وخاصة في مجال الري، مع تأمين سبل حماية الموارد المائية في إطار التنمية المستدامة، ولحفظها للأجيال المستقبلية.

فناقيس الخطر التي تفرع بين الحين والآخر حول الوضع المائي في سورية، ومشكلة الفقر المائي المتزايدة، تفرض أن سورية بحاجة إلى خطة مائية وطنية، أنية ملحة وإستراتيجية بعيدة المدى، وذلك بالاعتماد على الأبحاث العلمية المتوفرة لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية حول المشكلة وسبل علاجها، مع أهمية استمرارية هذه الأبحاث وتطويرها حسب الضرورات والاحتياجات المتنامية، وإلا فإن مشكلة العوز والفقر المائي ستستمر وتصبح أكثر عمقاً وسوءاً، ما يعني: أن كل الحديث عن إعادة الإعمار وعن التنمية والنمو، والوعود البراقة، ستصبح في مهب الريح، فحيث الماء هناك حياة، وإلا فالموت والزوال.

فهل من خطة مائية وطنية إستراتيجية جديّة تبعد عنا شبح الزوال عطشاً؟

المروية أكثر اقتصادية، يجب زيادة الإنتاجية الزراعية لكل المحاصيل المروية، لزيادة الدخل المزرعي للفلاح ثم للدخل الوطني، وربط رسوم الري بكمية المياه المقدمة لوحدة المساحة.

اعتراف رسمي أيضاً

مشكلة المياه والعجز المائي سبق وأن أثيرت مراراً وتكراراً خلال السنين والعهود الماضية، وربما تجدر الإشارة إلى ما ورد على لسان المدير العام لهيئة العامة للموارد المائية عبر إحدى الصحف المحلية في شهر آب 2014، حيث قال: «حتى لا تكون سورية تحت خط الفقر يجب أن يصل إجمالي موارد المياه المتاحة في سورية إلى 23 مليار م³ من المياه»، في حين أن «إجمالي الموارد المتاحة من المياه في سورية حالياً لا تتجاوز 16 مليار م³.. ما يعني وجود فجوة ما بين الرقمين تبلغ حوالي سبعة مليارات م³»، أي: أننا في سورية تحت خط الفقر المائي.

كما أشار أيضاً إلى: «تدني كفاءة استخدامات الموارد المائية في الزراعة، التي تستهلك أكثر من 90% من جملة الاستخدامات». موضحاً أن: «متوسط الهطل المطري السنوي بحوالي 46,63 مليار م³ بالسنة، ويبلغ المعدل الإجمالي لمصادر المياه الداخلية المتجددة حوالي 9,026 مليارات م³ سنوياً، منها 5,095 مليارات م³ سنوياً لمصادر المياه الجوفية المتجددة، في حين يشكل المعدل الوسطي لإجمالي الجريان السطحي في سورية حوالي 3,931 مليارات م³ سنوياً».

المطلوب جملة من السياسات

واقع الحال يقول: إن سورية تعتبر من البلدان الجافة وشبه الجافة، والتي تتصف بندرة مواردها المائية عموماً، فالموارد

مرة جديدة يقرع ناقوس الخطر حول مشكلة العجز المائي في سورية، حيث ناقشت جمعية العلوم الاقتصادية خلال ندوتها الشهرية التي عقدت منذ أسبوعين، محاضرة بعنوان: «الوضع المائي في سورية- الواقع والحلول»، قدمها الدكتور المهندس جورج صومي، وبحضور ممثلي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

عاصي اسماعيل

الاقتصادية للإنتاج الزراعي، ومنها: تدني المناسيب الحركية والمستقرة للمياه الجوفية.

ارتفاع تكاليف تأمين المياه بالضخ من الآبار. تعرض معظم المشروعات المائية وبنائها التحتية لعمليات تخريب كبيرة.

توقف العمل في المشروعات الجديدة ومشروعات إعادة التأهيل. التوقف الكلي للأعمال الإنشائية في مشروع دجلة الإستراتيجي.

توقف كل أعمال الدراسات والتجربات للمناطق المستهدفة في المشروع، ومشروعات استصلاح الأراضي في الفرات الأوسط والأعلى والأدنى.

توقف العمل في مشروعات السدود «برادون- خان طومان- وادي أبيض- أفاميا- زيزون». وينسحب ذلك على مشروعات مياه الشرب مثال: مشروع جر مياه نبع عين الزرقا إلى مدينة إدلب والمدن والبلدات في المحافظة.

حفر آلاف الآبار المخالفة في المناطق كافة من دون مراعاة حرم الينابيع والأنهار.

تدني كفاءة الري

كما تم التوقف عند التخطيط لمساحات مروية تفوق احتياجاتها المائية وتدني كفاءة الري، حيث إن الموارد الجوفية المتجددة لنفس السنة تصل إلى 40% من إجمالي الموارد المتاحة والمتجددة، بينما كانت المساحة المروية بحدود 56% من إجمالي المساحة المروية.

وبحسب المحاضر، ولكي تصبح الزراعة

وقد تبين من خلال المحاضرة أن العجز المائي قارب كمية 1,65 مليار متر مكعب في السنة، وحصّة الفرد من الموارد المائية المتجددة بحدود 800 متر مكعب في السنة، علماً أن الرقم المعتمد لحصة الفرد عالمياً هو 1000 متر مكعب في السنة، أي: أن هناك عوزاً مائياً فردياً بنسبة 20%.

قطاع الزراعة الأعلى استهلاكاً

بحسب المحاضرة، فقد كان توزع استهلاك الموارد المائية على الشكل التالي: إجمالي الاستهلاك في القطاعات كافة يقرب من 18,25 مليار متر مكعب في السنة.

16,18 مليار متر مكعب في السنة لقطاع الزراعة، أي: بنسبة 88,65%.

1,55 مليار متر مكعب في السنة لقطاع مياه الشرب والاستخدام المنزلي، أي بنسبة 8,50%.

0,52 مليار متر مكعب في السنة لقطاع الصناعة، أي: بنسبة 2,85%.

وقد لفتت المحاضرة إلى أن سورية بحكم موقعها الجغرافي في المنطقة الجافة والنصف الجافة، فإن البادية تشكل ما يقرب من 100 ألف كيلو متر مربع من إجمالي المساحة التي تتلقى كميات هطل مطري دون 200 ملم في السنة.

أسباب مباشرة

المحاضر توقف عند بعض الأسباب والآثار السلبية المترتبة عليها، وخاصة على الرعيّة

النضج كوعي وممارسة الصراع



نقضي الفترة الأكبر من حياتنا في مرحلة النضج، وهي متوافقة مع تفاوت الوعي والنضج العاطفي والإدراكي. صحيح أن هذه الفترة تعتبر الأكبر نسبة للسنين العمرية، ومن حيث ضرورة تحمل المسؤولية والعمل والإنتاج، ولكنها تختلف بين الجنسين وتختلف بين الأفراد ودورهم في المجتمع.

■ مروه صعب

والتأثير الأكبر في هذه المرحلة هو للدور الاجتماعي للأفراد، الذي يختلف بحسب تقدم النظام الرأسمالي في المجتمعات، وبالمدى الثقافي، ومدى تحكم الدين فيه. وهنا نرى عدة منطلقات لتقييم ذلك، الاستقلالية المادية والقانونية للأفراد، عمر الزواج، العلاقات الاجتماعية، والشيخوخة أو ما بعد التقاعد الوظيفي.

الاستقلالية المادية والقانونية للأفراد

إلى الآن هذه الاستقلالية غير موجودة بالشكل التام، أو بالشكل الذي يسمح للأفراد بممارسة هذه الاستقلالية بشكلها الكلي. وهي تبرز في مجتمعاتنا أكثر من مجتمعات الدول المتقدمة، لضرورة الحفاظ على العلاقات العائلية، لكونها كما وصفها مصطفى حجازي ضرورة للبقاء والشعور بالانتماء. ومرتبطة أيضاً بالوظيفة وعمر الزواج، كون العمل هو من ضرورات البقاء أيضاً، وضرورات المرحلة العمرية، وكون الزواج هو الدور الاجتماعي الأبرز في مجتمعاتنا. ونحن لا نقيم الزواج هنا، ولكننا نقول: إن الدفع إلى الزواج على أساس كونه أو توصيفه بدور اجتماعي لا يأخذ بعين الاعتبار لماذا يتم وعلى أي أساس ومدى نضج الفرد عند القيام بهذا خطوة. ينعكس هذا في التشوه في العلاقات الزوجية والاجتماعية التي نعيشها، ضرورة الزواج لكونه يعبر عن دور اجتماعي مفروض، وفي الوقت نفسه يعبر عن حاجة نفسية وجسدية، والاصطدام بواقع الزواج من أولاد ومصاريف ووضع اقتصادي متردد، وفي التعبير الاجتماعي نعترف بما يسمى «جهلة الاربعة»، التي تبرر لنا سوء علاقاتنا الاجتماعية، ومدى قدرتنا على الاقتناع بالسائد في هذه العلاقات. أما التشوه

الأكثر وجوداً هو للمرأة في هذه العلاقة وهذا الدور الاجتماعي، الذي صحيح أنه يتقدم مع ضرورة تقدم دور المرأة في المجتمع، ولكنه لا يزال يحد من دورها في الإنجاب والعائلة. والأبرز، هو: ارتباط هذا الدور بالمظهر الخارجي، الذي يجد اصطدامه مع العمر، وعدم القدرة على الإنجاب فترتفع الهستيريا الجماعية للنساء ويكون تبريرها الاجتماعي اليومي بأن لا أحد يمكنه فهم النساء. ولكن هذا الاتكال المادي والاجتماعي الذي تترتب عليه النساء، يؤدي إلى وصولهن إلى حائط مسدود عند البدء بتفكك هذا الدور، أو عند البدء بخسارته، فيضعهن في موقع أضعف من حيث الاستقلالية والقدرة على الخروج من الدور المطلوب السائد، إلى دور يمكنه أن يؤسس لاستقلاليتها. وهذا ينعكس على باقي العلاقات الاجتماعية، على تعلق المرأة بأولادها أو بدورها الاجتماعي، وعلى تعلق الرجل بدوره الاجتماعي، وعلى إعادة إنتاج علاقات اجتماعية ملوثة. ولا تسمح هذه التركيبة بالنضج، أولاً: لأنها مشوهة ومركبة من حيث تطورها. وثانياً: لأن الوضع الاقتصادي والتنافسي لا يسمح للأفراد بالنضج بمرحلة متقدمة، وقد لا يسمح لهم أبداً بذلك. ففي هذه المرحلة التي تعكس المراحل التي سبقتها، تعكس أيضاً الفكر الليبرالي الذي تترتب عليه الأجيال، فتصطدم بعدم القدرة على تحقيق ذلك، وتحاول إيجاد مواقع أخرى، فتشوه هذه المواقع أيضاً.

الشيخوخة أو ما بعد التقاعد الوظيفي

يعتبر المسنون والنساء من أكثر الفئات تعرضاً للاكتئاب في المجتمعات. والنساء لأنه من الأساس دورهن منقوص اجتماعياً ومحدود بعوامل الإنجاب والعمر، والمسنون لأنهم يخسرون دورهم الاجتماعي عند

وجدتها

د. عربوب المصري



ضريبة الكربون والسترات الصفراء

ضريبة الكربون هي ضريبة على حرق أي وقود يبعث ثاني أكسيد الكربون في الهواء، وبالتالي يزيد من تغير المناخ. تبدو الفكرة للهولة الأولى جيدة، حيث أنه نظراً لأن الناس يضطرون إلى دفع أكثر مما اعتادوا بقليل، فإنهم سيرشون استخدامهم لتلك الأنواع من الوقود. بهذه الطريقة، ويمكننا إعطاء تغير المناخ. لهذا السبب قام العديد من نشطاء المناخ، وخاصة في الولايات المتحدة، بحملة من أجل فرض ضرائب على الكربون. لكن الضرائب المفروضة على الكربون تظل دائماً غير عادلة للفقراء وذوي الدخل المحدود. نحن ندفع نسبة أكبر من دخلنا على التدفئة، والنقل وفتواتير الكهرباء أكثر مما يدفع الناس الأغنياء. لذلك ندفع نسبة أكبر من إجمالي دخلنا على ضريبة الكربون.

لأن دخلنا أقل، فإننا نشعر حقاً بالضريبة الإضافية. ولا يمكننا تقليل استخدامنا كثيراً، لأنه لا يزال يتعين علينا طهي الطعام وتدفئة المنزل والوصول إلى العمل. ليس الأمر فقط أن الضرائب المفروضة على الكربون غير عادلة، يقول العديد من نشطاء المناخ: أنه إذا كان غير عادل وما زال يوقف تغير المناخ، فإنه يستحق كل هذا العناء. هناك شيء يمكن قوله عن وجهة النظر هذه. بعد كل شيء، سوف يدفع المواطنون العاديون الكثير من أجل آثار تغير المناخ أكثر مما ندفعه من الضرائب على الكربون.

لكن الدافع الحقيقي، هو: التأثير السياسي الذي يفتح نافذة للجهة اليمينية أي: مكري التغيير المناخي من شركات النفط والفحم. الذين يمكنهم بناء ائتلاف فيما بينهم، وكذلك يمكن التحالف كذلك لأولئك الذين لا يريدون أي تغير مناخي، وأعداد كبيرة من الناس العاديين الذين يشعرون بالغضب من قبل الأحزاب البيئية الثرية. إنها الطريقة التي بدأت بها السترات الصفراء في فرنسا، رغم أنها تجاوزت ذلك بكثير الآن. كانت السترات الصفراء تتظاهر ضد ارتفاع الضريبة على وقود الديزل. كان من الممكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض صغير في الانبعاثات. وبدلاً من فرض ضرائب أعلى، كان بوسع الحكومة أن تعلن أنه في غضون أربع سنوات، كان على جميع السيارات الجديدة أن تعمل بالكهرباء بالكامل. وسيحصل أصحاب المركبات على قروض لاستبدال سياراتهم وشاحناتهم. وأن الحكومة ستوظف 10 آلاف عامل لبناء شبكة من نقاط الشحن الكهربائية في جميع أنحاء البلاد. وتستخدم السيارات الكهربائية التي تعمل بمحطات تعمل بالفحم وغاز الطاقة بالفعل نحو ثلث الانبعاثات، أقل من المركبات التي تعمل على النفط. هذا خفض أكبر في الانبعاثات من ضريبة الكربون. إنها وظائف جديدة أكثر. كما يوفر إمكانية تشغيل جميع وسائل النقل على الطرق من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في المستقبل. من شأن ذلك أن يخفف جميع الانبعاثات تقريباً من النقل.

يعتبر المسنون والنساء من أكثر الفئات تعرضاً للاكتئاب في المجتمعات

إستراتيجية ترامب «إفريقيا المزهرة»... اعتراف بالهزيمة



أعلن مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية جون بولتون مؤخراً عن الإستراتيجية الجديدة لإدارة ترامب المسماة «إفريقيا المزهرة» التي هي اعتراف ضمني بالهزيمة، معبرة من خلالها عن عدم تحقيق الولايات المتحدة أهدافها في إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، ولكنها أيضاً فخ غايتها دفع روسيا والصين إلى التوسع والمواجهة في هذه القارة ضمن سياق الصراع الجاري فيما بين عالمي القطب الواحد، والمتعدد الأقطاب.

■ إعداد: ماهر شرف

الاعتراف بالهزيمة

أعلنت إدارة ترامب عن إستراتيجيتها الجديدة هذه يوم الخميس 13 كانون الأول، لتأتي في سياق سياسة ترامب «أمريكا أولاً» فيما يخص علاقتها بإفريقيا من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية، حيث أكد بولتون بأن هذه الخطوة الجديدة سوف تركز على العلاقات التجارية، والتعاون على «محاوية الإرهاب»، وعلى عمليات الإدارة الجيدة للمساعدات بما فيها «عمليات حفظ السلام»، حيث أن كل ذلك سوف يعزز من أجندة أمريكا في إفريقيا، في الحقيقة لم يشأ بولتون الاعتراف علناً بأن بلاده فشلت بتحقيق أهدافها في هذا الجزء من العالم منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي أوجد فرصاً لمنافسي بلاده الصين وروسيا هناك.

الخاسر الحزين

قضى بولتون مدة طويلة من وقته يتباكي على اتساع نفوذ الاقتصاد الصيني في أرجاء القارة مهاجماً مبادرة «الحزام والطريق» عبر الاتهامات التقليدية بأنها أوقعت البلدان المشاركة في «أفخخ من الديون»، وقد شدد صارخاً بأن ميزان القوى في «القرن الإفريقي» حالياً يفرق فيما بين شرايين رئيسية من التجارة البحرية بين أوروبا وشرق المتوسط وجنوب آسيا لصالح الصين. أما بالنسبة لروسيا فقد اتهمها بولتون بـ«إفساد الاتفاقيات الاقتصادية»، «بيع الأسلحة والطاقة بمقابل أصوات داعمة في الأمم المتحدة»، و«استمرارها باستخراج الموارد الطبيعية من المنطقة لصالحها وحدها».

نوبة من الأخبار الكاذبة

بكلمات أخرى، الأخطاء المكررة من أمريكا على طول العقود والنصف الماضيين منذ نهاية الحرب الباردة، سمحت للصين بالدخول بوصفها الشريك الاقتصادي الأول لإفريقيا، بينما تفتح روسيا طريقاً لها لتصبح مزوداً موثوقاً للأمن والاستقرار في مقابل عقود الاستخراج، لتكتمل هاتين القوتين بعضهما في سياق التعددية القطبية، ويحطمان بشكل جماعي الاحتكار الأحادي الذي سيطر سابقاً على المنطقة... لكن بولتون يؤمن بأن روسيا والصين قد «جمدتا النمو الاقتصادي في إفريقيا، وتهددان الاستقلالية المالية للدول الإفريقية، ويعيقان فرص استثمار أمريكية، تتعارض مع العمليات العسكرية الأمريكية، وتشكل خطراً حقيقياً على مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة»، ولكن وحدها آخر جملة قالها بولتون هي الصحيحة بينهم. فالاقتصاد الإفريقي يتعاظم، والدول الإفريقية قد نوعت من شركائها في هذا الجانب، والاحتكارات الأمريكية أخيراً وجد لها منافس، بالإضافة إلى كونها تتراجع طواعية في أنشطتها العسكرية بغاية التركيز بشكل مباشر على محاولة «احتواء» روسيا والصين في بلدانهم.

التهديد الصيني- الروسي على السيطرة الأمريكية

إن السبب الوحيد لكل ما سبق بأن يعتبر «تهديداً حقيقياً» هو عدم استطاعة الولايات المتحدة على التدخل بالشؤون الإفريقية بقدر ما تتمنى فعل ذلك الآن بغاية اعتراض الشراكة الإستراتيجية الصينية- الإفريقية والتي تشكل نواة النجاح الصيني في المستقبل. فالخارطة الجيوسياسية في القرن الحادي والعشرين التي ينبثق خلالها الآن عالم متعدد الأقطاب يجعل الصين فيه بحاجة الأسواق وقوة العمل والموارد الإفريقية بغاية تأمين

نموها المستمر واستقراره، لتصبح قوة لا يستهان بها عالمياً، وبالتالي تأتي المصلحة المتبادلة مع إفريقيا التي تساعد الصين في التطور والنمو.

«إفريقيا المزهرة»

الرد على الاعتراف الشخصي بالفشل على مدى عقود قامت الولايات المتحدة بصنع إستراتيجيتها الجديدة هذه بكونها الحل المطلوب، على الرغم من أن بولتون كان غامضاً حول ما تحتويه هذه الإستراتيجية، وما هي أدوات تطبيقها. فبالنسبة لرجل أعمال قد أصبح رئيساً فهو يعلم تماماً مدى حاجة بلاده بأن تدعم الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا وتضع الرهانات على مجابهة المشاريع الصينية، وبالتوافق مع هذا تحدث بولتون عن «تعزيز السيادة القانونية» وربما يكون هذا تلميحا عن كيفية تطبيق هذه الإستراتيجية.. بمنطق «الحروب الهجينة».

إستراتيجية «إفريقيا المزهرة» هذه التي أعلن عنها حديثاً لا تبدو أكثر من مجرد اعتراف بالهزيمة الأمريكية

استنتاجات ختامية

إستراتيجية «إفريقيا المزهرة» هذه التي أعلن عنها حديثاً لا تبدو أكثر من مجرد اعتراف بالهزيمة الأمريكية في القارة الإفريقية، وبأن الولايات المتحدة ستقوم بناءً عليه بسحب قواتها العسكرية من هناك في مقابل إعادة ترتيب الأولويات لصالح نشاطها الاقتصادي. وعلى الرغم من صحة هذا الأمر، لا يجب على المراقبين التوهم بأن الولايات المتحدة ستستسلم وتسلم هيمنتها السابقة دون مقاومة. فما تحاول فعله أمريكا في الحقيقة هو تصنيع فخ لمنافسيها الصين وروسيا في إفريقيا لإغوائهم إليه عبر خليط من الفراغات الأمنية «ربما بعد سحب الدعم عن عمليات حفظ السلام مستقبلاً» والحروب الهجينة والثورات الملونة المدعومة من قبلها... حصيلة هذه المناورات بهذا المعنى لا تزال بعيدة عن التأكد، ولكن ما هو واضح حتى الآن، هو: أن «الحرب الباردة الجديدة» قد امتدت رسمياً إلى إفريقيا.



الدولي تأتي في سياق تطورها الطبيعي باتجاه استكمال التراجع بالنسبة للولايات المتحدة، وخلع ثقل تلك الدول الحلفاء والأنظمة التابعة عنها بملفاتها وقضاياها، كالاتحاد الأوروبي والخليج العربي بعد محاولات استنزافهم اقتصادياً كـ «ديون الناتو» و«نفط الخليج»، دافعة هذه الدول والأنظمة إلى الاستدارة شرقاً باتجاه حاملي التوازن الدولي الجديد، وعلى رأسهم روسيا والصين، الأمر الذي تعلمه الإدارة الأمريكية بشقيها، فقد حذر مجلس الشيوخ السعودي، رغم مشاريع قراراته هذه، من قيامها بشراء أسلحة ومعدات عسكرية من روسيا والصين لأن هذا السلوك سيضر بعلاقتها مع واشنطن.

وابتزاز تدور في أروقة الإدارة الأمريكية المنقسمة أصلاً، فبالإضافة إلى مشروع القرار السابق جرى بالإجماع الموافقة على مشروع قرار آخر يحمل «ابن سلمان» مسؤولية مقتل خاشقجي، ويطالب بحاسبة جميع المسؤولين، في مواجهة أخرى مع ترامب بالعلاقة السعودية- الأمريكية.

خلافات حول التراجع

هذه المواجهات في العمق تعكس خلافات في الرؤية حول آلية التراجع ومداهما بين تيارين، وهي ليست الأولى بالطبع، ولكن الجديد دوماً هو تصاعد هذه الانقسامات إلى العلن، أما من الناحية العامة فإن هذه الطروحات بالمعنى السياسي

العلاقة الحميمة تتصدع!

■ يزن بوظو

لقد صوت 56 عضواً من المجلس لصالح القرار في حين اعترض 41 عضواً، في مواجهة جديدة مع ترامب وإدارته ومن قبل «الجمهوريين» و«الديمقراطيين» على حد سواء، إلا أن القانون لم يعتبر نافذاً بعد، وسوف يستكمل في السنة المقبلة، حيث إنه طالما لم يحظَ بموافقة الأغلبية الساحقة من أعضاء المجلس يبقى لترامب حق النقض فيه، بالإضافة إلى عدم طرحه للتصويت من قبل مجلس النواب بعد، والذي لا يدعم غالبية أعضائه هذا القرار.

كرة «الخاشقجي»

ما زالت قضية مقتل خاشقجي بطبيعة الحال ورقة مساومة

على الرغم من مواقف ترامب الأخيرة الداعمة للسعودية والمطمئنة لها على إثر الخلافات الدولية الجارية حولها، قام مجلس الشيوخ الأمريكي يوم الخميس 13 كانون الأول بتبني مشروع قرار لوقف دعم الولايات المتحدة لعمليات «التحالف العربي» في اليمن.

من عمان إلى باريس... عودة الجماهير



نبض الضفة لا يهدأ

في فلسطين، ورغم كل محاولات تطويع الضفة الغربية، من خلال الأدوات «الناعمة» مثل التنسيق الأمني، والمنظمات غير الحكومية المتكاثرة في مدن الضفة، أو من خلال الأدوات «القاسية» التي تمارسها دولة الاحتلال من خلال الاعتقالات، وهدم البيوت، وإغلاق المؤسسات، ومصادرة الأراضي، فإن نهج المقاومة وإرادة الشعب بالتححرر من الاحتلال عصية على الكسر، إذ شهدت مدن الضفة الغربية في الأيام الماضية تصعيداً ضد الاحتلال، لتتناغم مع أعمال المقاومة الجارية في غزة.

عمليات عدة نفذها الفلسطينيون مؤخراً في الضفة، أكدت للعدو أن المقاومة ستظل حاضرة على امتداد خارطة الوطن، وعلى عدم وجود ضمان لهدوء مستمر، وفشل الإجراءات الأمنية للاحتلال. ستة مستوطنين أصيبوا في إطلاق نار قرب مستوطنة عوفرا شمال شرق رام الله، دفعت الاحتلال إلى اغتيال الشهيد صالح البرغوثي، ومن ثم الشهيد أشرف نعالوة الذي كان قد نفذ عملية إطلاق نار قبل أكثر من شهرين، في المنطقة الصناعية «باركان» جنوب نابلس، أسفرت عن مقتل مستوطن ومستوطنة، وإصابة ثالثة. ومن ثم في عملية أخرى قتل جنديان «إسرائيليون»، وأصيب اثنان آخرون، خلال عملية إطلاق نار قرب سلواد في رام الله.

هذه العمليات دفعت دولة الاحتلال إلى فرض طوق أمني شامل على مدينة رام الله والبيرة، وتشديد الإجراءات في القدس، بينما دعت منظمة التحرير وحركة «فتح» للتصدي للقوات «الإسرائيلية»، ودعت «حماس» للنفي العام، من جهتها ردت «كتائب القسام» التي تبنت العمليات الأخيرة في بيان لها: «لا يزال في جعبتنا الكثير مما يسوء العدو ويربك كل حساباته».

الأقصى للدخل السنوي المعفي من ضريبة الدخل مقارنة بالنسخة الأولى التي أثارت الاحتجاجات، إلا أنه لا يزال يثير استياء شرائح عديدة في الأردن نظراً لارتفاع الأسعار والظروف الاقتصادية الصعبة التي عزتها الشعارات التي رفعت في الاحتجاجات إلى الفساد والنهج الاقتصادي. وعلى غرار السترات الصفراء الفرنسية تسعى حركة الشماغات الحمراء الأردنية إلى تغيير النهج الاقتصادي في البلاد تغييراً جذرياً، وهو النهج المرتهن لصندوق النقد الدولي وشروطه، والقائم على نهج الشعب الأردني، الذي يبدو أن عملية ترقيع السياسات والتغيير الشكلي للحكومة لم تعد ترده عن تحصيل حقوقه.

لبنان... إلى الشارع

في بيروت، وفي ظل استمرار أزمة تشكيل الحكومة بعد سبعة أشهر على تكليف سعد الحريري برئاسة الوزراء، كانعكاس لأزمة نظام المحاصصة الطائفية، وكذلك المشاكل الاقتصادية والخدمية التي تمر بها البلاد، مثل: أزمة الكهرباء، والعجزات في الحسابات الخارجية، شارك آلاف المواطنين بالإضافة إلى ممثلين عن عدة قوى سياسية ونقابية في تظاهرة نظمها الحزب الشيوعي اللبناني يوم الأحد 2018/12/16، انطلقت من أمام مصرف لبنان في الحمرا باتجاه ساحة رياض الصلح، في إشارة إلى أن الخطر على الاستقرار اللبناني مصدره الظروف الاقتصادية والمالية.

الشعار الذي اختاره المنظمون لهذا الحراك هو «إلى الشارع للإنقاذ... في مواجهة سياسة الانهيار»، في مسعى لأن يكون تدريجياً ومتصاعداً للوصول إلى تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يقول، حنا غريب، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني: «إن البلاد أمام خطر كبير لم تشهده بتاريخها. تتعقد جوانب الأزمة، في الوقت نفسه، أي: الخطر الإسرائيلي والخطر الاقتصادي»، وأن طيف تظاهرات السترات الصفراء الفرنسية، حاضر في الدعوة إلى تظاهرة الأحد: «طبعاً شكّل ذلك دفعا معنوياً، لأن المطالب كمنجانية التعليم وتصحيح الأجور ورفض زيادة الضرائب... مطالب نرفعها منذ 30 سنة. حالياً في كل بلد ترتفع مطالب مشابهة، وكأننا أمام حراك له طابع أمني».

صباح الخير أيها الكوكب... آلاف الشباب المجريين من بيوتهم ووظائفهم احتلوا ساحات وشوارع عدة، وقد اجتازت أصوات الساخطين الحدود المرسومة فوق الخرائط. هكذا، دوت تلك الأصوات في العالم بأسره: «قالوا لنا: اذهبوا إلى لعنة الشارع! وها نحن فيه»، «أطفئ التلفزيون وشغل الشارع»، «لا نقص في الأموال، بل زيادة في اللصوص»، «الأسواق تحكم. نحن لم نصوت لها»، «إذا لم يتركونا نعلم، فلن نتركهم ينامون».

ديمة كتيلة

محددة، رغم أنه بخطابه هذا اعترف ضمناً بشرعية الحركة التي يشكك فيها الكثيرون معتبرينها مؤامرة على شخص ماكرون من قبل حركات «الييمين»، أو من قبل واشنطن بسبب دعوته إلى إنشاء جيش أوروبي موحد. الاحتجاجات الفرنسية ليست جديدة، لكنها اليوم تصبح أكثر تنظيماً مستفيدة من التجارب النضالية الماضية في فرنسا وفي دول أخرى، لذلك يبدو أن القائمين عليها لديهم رؤية محددة، ومن المرجح أنها لن تنتهي حتى الوصول إلى أهدافها. وانتقال هذه الحركة إلى دول أوروبية أخرى مثل: بلجيكا وهولندا وألمانيا هو نتيجة لوجود تناقضات مشتركة داخل جميع الدول الأوروبية، ناتجة عن نهج الحكومات البرجوازية الأوروبية لشعوبها، إن هذه الاحتجاجات تثبت بشكل واضح فشل ما يسمى بالديمقراطيات البرجوازية في حكم شعوبها، وقد تتوسع هذه الحركات ضمن أوروبا كلها ويرتفع مستوى التنسيق فيما بينها بحيث تقضي في النهاية إلى تغيير جذري على مساحة القارة.

مع اشتداد هذا الوضع وتآزمه فإن الوقت قد حان لعودة الجماهير إلى الشارع في سبيل التغيير

طالما أن الفقر والاستغلال واللامساواة والحروب والتلوث المناخي قد اجتاحت هذا العالم، بفعل المنظومة الاقتصادية القائمة، وعلاقاتها القائمة على الاستغلال والنهب، نهب دول المركز الرأسمالي لدول الأطراف، ونهب الحكومات البرجوازية لشعوبها. وطالما أن الشعوب بأسرها هي المتضررة والمقيّدة والخاسرة لحقوقها، ومع اشتداد هذا الوضع وتآزمه، فإن الوقت قد حان لعودة الجماهير إلى الشارع في سبيل التغيير. هذا ما نراه اليوم في العالم بأسره مع تصاعد الاحتجاجات في دول عدة، ورغم اختلاف درجة تعقد ومستوى نضوج الأزمات بين دولة وأخرى بحكم موقعها في المنظومة إلا أن جميع الشعوب متضررة، ونضالها هو السبيل الوحيد للتغيير الجذري لتلك السياسات التي لم يعد من الممكن تجميلها أو استمرارها أكثر.

فرنسا... رحيل ماكرون وسياساته

للأسبوع الخامس على التوالي في فرنسا، خرجت السترات الصفراء في مظاهرات احتجاجية، شارك فيها السبب الماضي حوالي 2,2 ألف شخص، انتقلت بمطالبها إلى مستوى سياسي أعلى من خلال المطالبة برحيل الرئيس إيمانويل ماكرون وتغيير سياساته تغييراً جذرياً، ذلك رغم عمليات القمع والاعتقالات التي تواجهها هذه الاحتجاجات. ولم ينجح خطاب ماكرون الأسبوع الماضي، في لجم الاحتجاجات ومطالبها، رغم وعوده بتخفيف الضرائب عن العمال من ذوي الدخل المحدود، وإلغاء الزيادة الضريبية على معاشات المتقاعدين، ورفع الحد الأدنى للأجور، وإلغاء الضريبة عن ساعات العمل الإضافية ابتداءً من يناير 2019. فقد حاول ماكرون بذلك تحجيم الحركة الشعبية بمطالب

الأردن... مش ساكتين

استأنف الأردنيون احتجاجاتهم، إذ توافد يوم الخميس الماضي أكثر من ألف محتج إلى جوار مبنى رئاسة الوزراء في منطقة الدوار الرابع لتنفيذ وقفة احتجاجية، يطالبون فيها بإسقاط مجلس الأمة وحكومة عمر الرزاز التي جاءت قبل أشهر خلفاً لحكومة هاني الملقى، التي أسقطتها احتجاجات عارمة استمرت عدة أيام في منطقة الدوار الرابع نفسها. وذلك بعد أن تمت المصادقة على مشروع قانون ضريبة الدخل المثير للجدل، ليبدأ سريانه مطلع العام المقبل، وهو القانون ذاته الذي أثار في أيار الماضي موجة احتجاجات عارمة في البلاد انتهت بإسقاط الحكومة. ورغم أن القانون بصورته الحالية رفع الحد

الصورة عالمياً



• أكدت وزارة الخارجية الروسية أن موسكو تتخذ موقفاً مبدئياً وثابتاً بشأن تبعية الجولان لسورية، بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 497 لعام 1981، وأن سيادة «إسرائيل» على الجولان غير قانونية.



• حذر نائب وزير الدفاع الروسي، الكسندر فومين، من مغبة انسحاب الولايات المتحدة من «معاهدة الصواريخ»، مؤكداً استعداد موسكو للحوار مع واشنطن من أجل الحفاظ على هذه المعاهدة.



• قال مسؤول كوري: إن واشنطن وسينؤول فشلتا في الاتفاق على تحمل كوريا الجنوبية نصيباً أكبر في تكاليف بقاء القوات الأمريكية على أراضيها، بعد محادثات عقدها الجانبان.



• أكدت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني: أن الألية التي ينوي الاتحاد الأوروبي وضعها لاستمرار شراء النفط من إيران رغم العقوبات الأمريكية، قد تكون جاهزة قبل نهاية العام.



• كشف سفير روسيا لدى الصين، أندريه دينيسوف، أن حجم التجارة الروسية الصينية خلال عام 2018 بلغ 110 مليارات دولار، منها 15% تمت بعمليتي البلدين الوطنيتين.



• أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني عقم العقوبات الأمريكية ضد بلاده، وأن الأمريكيين لم ينجحوا في حظر نفط بلاده، بل تحسنت الصادرات النفطية بشكل ملحوظ قياساً بما قبل العقوبات.

اليمن السعيد: وفشلت حربهم!



تقرب الأزمة اليمنية من النهاية، ويبدو أن نتائج المفاوضات ستشكل بداية الحل، بوصفها حلاً سلمياً عن طريق مفاوضات يمنية-يمنية، وليس كما أرادت قوات «التحالف العربي» بحربها حلاً عسكرياً يجري فيه تطويق اليمن.

■ عليا نجم

جرت المفاوضات اليمنية في السويد بين وفد من الحكومة المعترف بها دولياً، ووفد من جماعة «أنصار الله»، منذ 6 حتى 13 كانون الثاني الجاري، هي الأولى من نوعها منذ عام 2016، انتهت بالوصول إلى توافقات بين الطرفين، تشكل أرضية هامة للمضي قدماً نحو الحل السياسي، ما يعني إعلاناً لخسارة حرب «التحالف العربي» على اليمن، كنتيجة منطقية لطبيعة هذه الحرب الخاطئة وللتغيرات الدولية الجارية.

اتفاق حول الحديدة والموانئ

توصلت الأطراف في ختام جولة المفاوضات إلى الاتفاق حول ثلاث قضايا رئيسية، وهي: 1- اتفاق حول مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، 2- آلية تنفيذية حول تفعيل اتفاقية تبادل الأسرى، 3- إعلان تفاهات حول تعز.

وفي تفاصيل الاتفاق، فإن أبرز ما تضمنه هو: وقف فوري لإطلاق النار في الحديدة والموانئ المذكورة وإزالة جميع المظاهر العسكرية في المدينة، بالإضافة إلى إعادة انتشار مشترك للقوات خارج المدينة

والموانئ، وإنشاء لجنة مشتركة مع الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار وإعادة الانتشار. وحسب الاتفاق، فإن إدارة موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى ستتم من قبل المؤسسة العامة لموانئ البحر الأحمر اليمنية، أما دور الأمم المتحدة فيكون داعماً لعمليات الإدارة والتفتيش، وعلى جميع الأطراف تسهيل حرية الحركة للمدنيين والبضائع بما يضمن وصول المساعدات الإنسانية.

بداية لحل مؤكد

يُعتبر التوصل إلى توافقات حول محافظة الحديدة وموانئها الاستراتيجية، منطلقاً ضرورياً لحل الأزمة نتيجة لاستعصاء المعارك العسكرية فيها، ولأن الاستقرار فيها ضروري لحلحلة الكارثة الإنسانية. ومع اتفاق الأطراف على عقد جولة جديدة من المفاوضات في الشهر الأول من العام القادم، فإنه من المرجح التطرق إلى المسائل الأخرى في حينه. ومن الملفت ترحيب جميع الأطراف بالاتفاق بما فيها السعودية والإمارات والولايات المتحدة، إن ما يمكن التأكيد عليه هنا هو: أن الحل السياسي أصبح المسار الوحيد للأزمة نتيجة لجميع الظروف والعوامل المحيطة بها.

وهي عوامل تتعلق بـ ما أكدنا عليه سابقاً- تغيير موازين القوى الدولية والإقليمية الذي يمكن ترجمته بالملمس إلى: وجود أزمة اقتصادية عالمية، تعني عدم القدرة على تحمل تكاليف الحرب من قبل القائمين عليها، أي: السعودية والإمارات والولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساس هنا، إذ وصلت الأزمة إلى مستوى لم تعد فيه الحروب والتوسع الجغرافي، وسيلة مناحة وسهلة للخروج من الأزمة، ومن الجدير بالذكر أن تكلفة الحرب على اليمن تقدر بحوالي 100 مليار دولار خلال ثلاث سنوات، وهي تكلفة عالية مع الأخذ بعين الاعتبار الضغوط الاقتصادية التي تعاني منها المملكة السعودية، أو حتى واشنطن التي هي نفسها عبرت في مناسبات عدة عن طمعتها بالأموال السعودية. - من جهة أخرى يستمر تظاهر تغير موازين القوى الدولية والإقليمية بتراجع دور المحور الأمريكي السعودي على صعيد العلاقات والمؤسسات الدولية، وصعود قوى جديدة يصعد معها منطق الحل السياسي للأزمات. - كذلك الأمر، فإن عاملاً آخر كان له أثر في الدفع باتجاه حلحلة الأزمة اليمنية وهو: الانقسامات الداخلية

سواء داخل المجتمع السعودي والعائلة الحاكمة، أو في الداخل الأمريكي، التي كان آخرها إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي بالإجماع مشروع قانونين يحمل أولهما: ولي العهد السعودي محمد بن سلمان المسؤولية عن مقتل خاشقجي، والثاني: ينص على إنهاء الدعم الأمريكي لعمليات «التحالف العربي» في اليمن. ولا يمكن إغفال دور صواريخ «أنصار الله» البالستية وتهديدها للسعودية مما كان لها من أثر في لجم حسم التوازنات العسكرية لصالح «قوات التحالف».

اليمن لا يهزم

إذ، لم تستطع قوات «التحالف» وداعمها الأمريكي من تحقيق نصر عسكري في اليمن ولا حتى من فرض وجهة نظر سياسية تتعلق بالموضوع، بل اضطرت وضوحاً إلى التراجع، وتتبع أهمية هذا الحدث من كونه يقدم أولاً: المؤشرات الكافية والملموسة عن التغيرات الجارية في عالم اليوم، ويؤكد ثانياً: حقيقة أن اليمن لم يخسر في تاريخه حرباً، وأن شعبه الذي كان عصياً على التطويق طيلة السنوات الماضية، قادر اليوم على ترميم الجراح والمضي قدماً نحو الحل.

اشتراكيات القرن الحادي والعشرين...



في هذا القسم من المادة سنتابع إجابة الكاتب عن سؤال: هل يمكن وجود جغرافية تراث دور الصين لتكون ملاذاً لمزيد من التراكم الرأسمالي؟ ثم نورد أهم محاجاته التي بنى عليها توقعاته لتوقيت وحجم الأزمة الصينية القادمة وتأثيرها العالمي.

■ مينكا لي*
ترجمة وإعداد قاسيون

هل تستطيع الهند إنقاذ الرأسمالية؟

في أوائل تسعينات القرن الماضي، عندما بدأت الصين في تسريع التحول إلى الرأسمالية، كانت عمالتها الصناعية تضاهي نظيرتها في جميع بلدان منظمة «التعاون والتنمية الاقتصادية OECD» مجتمعة. لكنها تراجعت بالفترة 1998-2002 من 158 مليون إلى 151 مليون وظيفة، حيث سرّحت الخساسة الضخمة ملايين عمال القطاع العام. بالفترة 2002-2011، نمت العمالة الصناعية الصينية من 151 إلى 221 مليون، بمعدل 7,7 مليون عامل/سنة.

عام 2012 بلغت العمالة الصناعية الهندية 116 مليون «نصف حجم نظيرتها الصينية». وإذا استمر التوظيف بالصناعة الهندية بمعدل 7 مليون عامل بالسنة، ووصلت العمالة الصناعية الصينية ذروتها عند 250 مليون، فسيستغرق الأمر نحو 20 عاماً حتى تستطيع العمالة الهندية اللحاق بالصينية كميّاً. أما من الناحية النوعية، كالصحة الجسدية ومحو الأمية الأساسية، فغالباً ستتخلف جودة العمالة الهندية عن الصينية بالمستقبل المنظور، مما سيعيق مستقبل الهند في التصنيع.

لقد بدأت كل من الصين والهند مساعي التصنيع الحديث في الخمسينات. ولكن بعكس الصين، لم تولد الدولة الهندية الحديثة تاريخياً من ثورة شعبية، إذ لم يتم في الهند القضاء على تأثيرات الطبقة التقليدية من الملاكين في الريف. فكانت الصين أكثر نجاحاً بتلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، والتحسين الكبير للعمر المتوقع للفرد من 43 عاماً في 1960، إلى 63 عاماً في 1970. بينما تطلب الأمر من الهند الانتظار حتى 2010 لتحقق متوسط العمر المتوقع نفسه الذي حقّقه الصين عام 1975. وهكذا تخلفت الهند عن الصين بنحو 35 سنة من حيث تلبية المتطلبات الصحية الأساسية للسكان.

وبمقارنة البلدين في محور الأمية، منذ الثمانينيات حتى العقد الأول من القرن 21، يتبين أن الهند ستحتاج 90 سنة لتلحق بالصين. وليعمل البلد كمرکز للإنتاج الصناعي العالمي، يحتاج إلى استثمارات بالبنية التحتية لرأس المال وإمدادات طاقة وفيرة. وبهذا المجال تواجه الرأسمالية الهندية عوائق لا يمكن تجاوزها.

يعتمد التصنيع الصيني السريع على الاستهلاك الهائل للفحم، ولديها اكتفاء ذاتي كبير منه، ففي 2013 بلغت نسبة إنتاج الفحم إلى استهلاكه 96%. أما الهند فتعتمد على الواردات لتلبية 29% من احتياجاتها الفحمية. عالمياً الصين رابع أكبر منتج للفحم وخامس أكبر منتج للغاز الطبيعي. وإنتاج الهند النفط أقل من خمس إنتاج الصين وتعتمد على الواردات لتلبية 76% من الطلب. وإنتاجها من الغاز الطبيعي أقل من ثلث إنتاج الصين وتعتمد على الواردات لتلبية 35% من

احتياجاتها منه.

إنّ الفضاء البيئي العالمي، بما هو متاح من وقود أحفوري بكل العالم، يعاني سلفاً للحفاظ على صعود الصين الصناعية. فمن المؤكد أنّ البيئة لن تستطيع تحمل هند صناعية تُضاف إلى الصين الصناعية الحالية، على الأقل ضمن إطار الرأسمالية العالمية. إنّ الاعتراف بهذه الحقيقة المادية لا ينكر حقّ الشعب الهندي في حياة كريمة وتنمية بشرية كاملة. فالتجربة التاريخية للاشتركية الماوية الصينية، والتجارب التقدمية في ولاية كيرالا الهندية تثبت إمكانية تحقيق تحسينات سريعة بمختلف مؤشرات التنمية البشرية مع مستويات منخفضة نسبياً من الاستهلاك المادي.

مَبَلَّ معدل الربح للانخفاض

في المجلد الثالث من «رأس المال» يعرض ماركس اكتشافه لـ «قانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض»، وأنه مع ميل التقدم التكنولوجي الرأسمالي نحو المكننة «إحلال رأس المال الثابت مكان العمل الحي»، ومع التحول المتزايد للإنتاج الرأسمالي إلى إنتاج كثيف للرأسمال، فإنّ «التركيب العضوي لرأس المال» سيرتفع، مخفّضاً بذلك من معدل الربح.

بدراستنا المقارنة لمعدلات الربح الرأسمالي التاريخية بين الولايات المتحدة والصين، لاحظنا أنّها كانت تراوح ضمن المجال 10-15% في الولايات المتحدة «منذ خمسينات القرن العشرين حتى 2012»، وضمن 20-30% في الصين «للفترة 1990-2010»، أي: نحو ضعف نظيرتها الأمريكية. وهكذا فإنّ الصين أنقذت مؤقتاً معدل الربح الواسطي العالمي من استمرار انخفاضه. ولكن مع صعود الصين كمرکز جديد لتراكم رأس المال العالمي، والميل نحو ارتفاع الأجور والضرائب وتكلفة رأس المال، فإنّ القوانين التي أُرمت الرأسمالية العالمية خلال القرن العشرين أخذت تفعل فعلها في الصين أيضاً. فمنذ 2007 انخفض معدل الربح الصيني بسرعة، مما سيقوّض أساس الرأسمالية الصينية بغضون بضع سنوات، ويدخل النظام الرأسمالي العالمي في الأزمة الكبرى القادمة.

في التاريخ الاقتصادي الأمريكي، انخفض معدل الربح إلى أقل من 10% مرة أولى خلال الكساد العظيم، ثم مرة ثانية لفترة وجيزة عام 1980. وبكلتا المناسبتين وقعت الرأسمالية الأمريكية والعالمية بأزمة عميقة. خلال الركود الكبير 2008-2009، انخفض معدل الربح الأمريكي إلى نحو 12%.

عندما كانت بريطانيا قوة مهيمنة على النظام الرأسمالي العالمي، كانت معدلات الربح البريطانية تفوق 25%، وبانخفاض معدل الربح البريطاني إلى 10-15% أوائل العشرينيات، أعطى ذلك إشارة البداية لـ «الأزمة النهائية» للهيمنة البريطانية. في السبعينيات دخلت الرأسمالية البريطانية بفترة أزمة اقتصادية عميقة وصراعات طبقية شديدة، إذ انخفض معدل ربح اقتصادها الإجمالي دون 10%.

إذاً، بناءً على التجربة التاريخية للرأسمالية البريطانية والأمريكية، قد يحتاج الاقتصاد الرأسمالي الرائد «الاقتصاد الذي يعمل كمركز لتراكم رأس المال العالمي» إلى أن يكون متوسط معدلات ربح الرأسمالي العالمي أعلى بكثير من 10% لكي يشغل بمستوى معقول من الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

بالنسبة للصين بلغ معدل الربح 18% عام 2012، لكنه انخفض بعدها بسرعة. ووفقاً لدراسة أجريتها «2015» على معدلات الربح التاريخية والمتوقعة للاقتصاد الصيني من 2000 إلى 2030، فإنّ معدل الربح في الصين، وفق أكثر تقديراتنا تفاؤلاً، نتوقع أنه سيهبط إلى أقل من 12% بعد 2022 وأقل من 10% بعد 2028.

واستناداً إلى التجربة التاريخية للرأسمالية الأمريكية، عندما انخفض معدل الربح إلى ما يراوح بين 10-12% كان الاستثمار الخاص ينهار، ويدخل الاقتصاد في ركود عميق. وانتهيار الاستثمار يؤدي بدوره إلى انخفاض سريع بمعدل الربح مجدداً، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة مع غرق الاقتصاد الرأسمالي في أزمة كبيرة. بالقياس على ذلك، من المرجح أن يدخل الاقتصاد الصيني بأزمة كبيرة في العقد الثالث من القرن الحالي «2030-2020» عندما ينخفض معدل الربح في الصين إلى 10-12%. [لمقارنة أحدث

بين الصين والولايات المتحدة راجع مادة قاسيون: «الصين والولايات المتحدة بين 2007-2017»، العدد 886 / 5 ت/2018].

تأثير الديون

[تنويه وملاحظة من المحرر: فيما سيورد الكاتب أدناه عن ديون الصين، لا بد من التنويه مسبقاً بأنه مما يؤخذ على الكاتب ربماً عدم التركيز بدرجة كافية على الفرق الكيفي بين ديون الصين وديون الولايات المتحدة، وخاصة أنّ التطورات الأخيرة أوصلت نحو 44% من ديون الشركات غير المالية الصينية لأن تكون ديون حكومية، وتعتبر «مضمونة» و«محمية بقدرة الحكومة المالية وبمليكتتها»، وأنه حتى «الديون الصينية الأضعف ليست مرهونة لدين خارجي» حسب ما ورد في مادة سابقة لقاسيون «بعنوان «الدين الصيني، الاضخم والأقل خطورة»، العدد 868 / 1 تموز/2018»، لكن رغم ذلك تبقى محاججات الكاتب التالية ذات أهمية على المدى الإستراتيجي المتوسط إلى الطويل، بما يتعلق بالمصير التاريخي لكل الملكية الخاصة الرأسمالية، ولا سيما عندما يؤخذ بالحسبان اجتماع تأثير الديون مع عوامل ميل معدل الربح للانخفاض، والميل لانخفاض الاستثمار والنمو بالطريقة الرأسمالية. وذلك مع الاعتراف بإمكانية قدرة الأشكال الملموسة الصينية الحالية من الملكية، على مدى قصير إلى متوسط، بأن تحدث «ضمن الإطار الرأسمالي» فرقاً معيناً مؤقتاً بين مسار تطوّر الصين الرأسمالية والولايات المتحدة الإمبريالية، وأهمية تأثير ذلك على طريقة الخروج من الأزمة الرأسمالية القادمة نحو الاشتراكية-انتهى التنويه].

خلال فترات الركود الاقتصادي، تزيد الحكومة الرأسمالية من العجز لتساعد على تعويض جزء من تراجع الاستثمارات الخاصة وتحقيق الاستقرار للأرباح الرأسمالية. بسنوات 10 بعد الحرب، ساعد القطاع الحكومي الكبير وسياسات الاقتصاد الكلي الكينزية الدول الرأسمالية الأساسية على منع حدوث كسادات اقتصادية كبرى. ومع أنّ جزءاً كبيراً من مخاطر الاستثمار أُلقي بعينها على المجتمع، يستمر اتخاذ القرارات الاستثمارية من الأفراد الرأسماليين

وفقاً لماركس
«يصل معدل الربح
نحو الانخفاض» مع
ارتفاع «التركيب
العضوي لرأس
المال»

تحديات إستراتيجية «2»

2021. [حسابات الكاتب تعود إلى 2015].
ووفقاً لهذا السيناريو قد يعاني الاقتصاد
الصيني من ركود عميق وطويل وتفقر نسبة
دَيْن القطاع غير المالي إلى الناتج الإجمالي
إلى 314% بحلول 2020.

من أزمة صينية إلى عالمية

كانت نسبة الاستثمار إلى الناتج الإجمالي
للصين في 2015 أكثر من ضعف نظيرتها
الأمريكية قبل الركود الكبير «قبل 2008».
وهكذا، عندما ينخفض معدل الربح في الصين
إلى المستوى الخطر رأسمالياً، أي تحت
10-12%، قد ينخفض الاستثمار الرأسمالي
الصيني بنسبة 10-20% من الناتج الإجمالي.
من أجل تثبيت معدل الربح الصيني أو تثبيت
نسبة الدَيْن إلى الناتج الإجمالي للصين، قد
تحتاج الاستثمارات الصينية إلى الانخفاض
بنسبة 15-20% من الناتج الإجمالي.

وبما أن الاستثمار الصيني يشكل [في 2015]
حوالي نصف الناتج الإجمالي للصين، فإن
تخفيض الاستثمار بنسبة 10-20% من الناتج
الإجمالي سيترجم إلى انخفاض معدل النمو
الاقتصادي بنسبة 5-10 نقاط مئوية.

كان الاقتصاد الصيني يشكل 16% من الناتج
الإجمالي العالمي في 2013. وعندما تأزف
ساعة دخول الصين في الأزمة الاقتصادية
المقبلة، يُتوقع أن يكون الاقتصاد الصيني
قد أصبح يشكل 20% من الناتج الإجمالي
العالمي. وبالتالي فإن تخفيض معدل النمو
الصيني بنسبة 5-10 نقاط مئوية سوف
يترجم إلى انخفاض مباشر لمعدل النمو
الاقتصادي العالمي بنسبة 1-2 نقطة مئوية.

وفضلاً عن ذلك سيؤدي انخفاض الاستثمار
في الصين بنسبة 10-20% من ناتجها
الإجمالي إلى انخفاض موافق في الطلب
الصيني على السلع الرأسمالية الأجنبية
والمواد الخام. وتبلغ واردات الصين 3% من
الناتج الإجمالي العالمي «بالدولار الأمريكي»
[في 2015] ولكنها قد ترتفع إلى 5% من
الناتج الإجمالي العالمي عندما تدخل الصين
في الأزمة الاقتصادية. إذا هبطت الواردات
الصينية بنسبة 10-20%، فإنها ستخفف
الدخل العالمي بنسبة 0,5 إلى 1 نقطة مئوية.

وعموماً، فإن أزمة كبرى في الاقتصاد الصيني
ستطرح مباشرة 1,5 إلى 3 نقاط مئوية من
معدل النمو الاقتصادي العالمي. وبما أن
الاقتصاد العالمي ينمو بمعدل 3-4% سنوياً
[أرقام 2015 أيضاً]. وبما أن الركود العالمي
يُعرف بأنه النمو السلبي لمتوسط نصيب
الفرد من الناتج الإجمالي العالمي، ومع أخذ
معدل النمو السكاني العالمي بالحسبان، فإن
الاقتصاد العالمي سيكون في حالة ركود إذا
انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى
أقل من 1%.

وهكذا، فإن التأثيرات المباشرة للأزمة
الاقتصادية الصينية وحدها قد تسحب
الاقتصاد الرأسمالي العالمي إلى الركود القادم
مع أضرار أكبر مما حدث بعد ركود 2008-
2009.



أَنْ $1,82 \div 0,8 = 2,27$ ، مما يعني معدل نمو
سنوي يبلغ 8,5% على مدى السنوات العشر
«وهو ما يعادل متوسط معدل نمو سنوي
لناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 6,5%»
على افتراض أن معدل التضخم سيكون 2%.
ومع ذلك، هل لدى الصين عشر سنوات
لتحقيق تكيف «الهبوط الناعم»؟

إذا أخذنا بالاعتبار عامل انخفاض معدل الربح
منذ 2013 حتى 2023، هل تستطيع الصين
تجنب حدوث انخفاض مفاجئ وكبير في
الاستثمار والاقتراض التجاري خلال هذه
الفترة؟

في الواقع، في ظل سيناريو «الهبوط
الناعم» المشار إليه أعلاه، من المتوقع أن
ترتفع نسبة ديون القطاع غير المالي في
الصين إلى 260% من الناتج الإجمالي بحلول
2020-2023 حيث إن الفروض المتوقعة
للقطاع غير المالي كبيرة بما فيه الكفاية لكي
يستمر الدين بالنمو بسرعة تفوق سرعة نمو
الناتج الإجمالي حتى عام 2023. إن مستوى
دين كهذا سيعني بأنه سيتفوق [كمياً] على
مستويات الديون الأمريكية التي وجدت
خلال وبعد الركود الكبير لعام 2008.

إن تراكم العاملين معاً: «ارتفاع نسب الدين
إلى الناتج الإجمالي، مع هبوط معدل الربح»
سيضمن تعرض الاقتصاد الرأسمالي الصيني
لأزمة اقتصادية ومالية كبرى.
[يحتاج الكاتب أيضاً بأنه حتى بشكل معدل
من هذا السيناريو لن يكون ممكناً تثبيت
نسبة ديون القطاع غير المالي الصيني عند
أقل من 200% من الناتج الإجمالي بنهاية
الفترة، أي في 2023].

سيناريو «الهبوط القاسي»

نفترض تأثر الصين بأزمة مالية كبيرة بعد
2015 وهبوط قروض القطاع غير المالي
بشدة من 30% من الناتج الإجمالي في 2015،
إلى 10% من الناتج الإجمالي عام 2020. أي:
أَنْ الجزء من الناتج الإجمالي الذي لا يعتمد
بشكل مباشر على تمويل الديون، سيكون
على مدى أربع سنوات «2016-2020»
قد نما بمعدل 5% بالسنة (30% ناقص 10%
تقسيم أربعة). وفق هذا السيناريو، سينكمش
الناتج الإجمالي الاسمي للصين في 2016
و2017 ولن يتجاوز مستواه في 2015 حتى

الإجمالي الاسمي طويل الأمد. في عام 2013،
بلغ اقتراض القطاع غير المالي في الصين
31% من الناتج الإجمالي. معدل نمو الناتج
الإجمالي الاسمي للصين هو حوالي 10%.
وبالنظر إلى هذه النسب، فإن ديون القطاع
غير المالي في الصين قد ترتفع في نهاية
المطاف إلى ما يزيد عن 300% من الناتج
الإجمالي.

هل تستطيع الصين تثبيت نسبة دينها إلى
ناتجها الإجمالي دون أزمة اقتصادية كبرى؟
لنفترض أنها استهدفت تثبيت نسبة الدين
إلى الناتج الإجمالي للقطاع غير المالي عند
نسبة 200% (والذي سيبقى مع ذلك مستوى
مرتفعاً). إذا كان معدل نمو الناتج الإجمالي
الاسمي على المدى الطويل هو 10%، فيجب
عندئذ خفض الاقتراض في القطاع غير
المالي من 30% من الناتج الإجمالي إلى 20%.
كيف يمكن تخفيض الاقتراض في القطاع
غير المالي نسبة إلى الناتج الإجمالي؟

سيناريو «الهبوط السلس»

سنفترض في هذا السيناريو: أن الصين
أعطت نفسها مهلة عشر سنوات «2014-
2023» لإجراء التكيف المطلوب لتخفيض
الاقتراض.

إذا تم تمويل 30% من الناتج الإجمالي للصين
حالياً من خلال زيادة الدين، فإن 70% الباقي
منه لن يكون معتمداً مباشرة على تمويل
الديون. بافتراض أن هذا الجزء الباقي يمكن
أن يستمر بالنمو بمعدل 10% سنوياً، فإنه
بنهاية فترة السنوات العشر «عام 2023»،
سيكون هذا الجزء من الناتج الإجمالي قد
نما ليصبح 182% مما كان عليه كامل الناتج
الإجمالي للصين في بداية هذه الفترة «أي
في 2013»، «هذا الرقم 182% مُستنتج
بالحساب البسيط التالي: ضرب 70% بالعدد
1,1 المرفوع لـ 10، أي بزيادة النمو 10%
سنوياً مركبة لعشر سنوات».

عام 2023، ينبغي أن ينخفض اقتراض القطاع
غير المالي إلى 20% من الناتج الإجمالي
وينبغي لذلك الجزء من الناتج الإجمالي الذي
لا يعتمد بشكل مباشر على تمويل الديون أن
يشكل 80% من الناتج الإجمالي. وبالتالي في
2023 يجب أن يكون الناتج الإجمالي الاسمي
للصين 227% مما كان عليه في 2013 «بحساب

الذين يجنون كل الأرباح. إن «جَمَعَة»
مخاطر الاستثمار [أي جعل المجتمع يتكفل
بها] دون «جَمَعَة» الاستثمار نفسه، هو
أحد التناقضات المهمة للنظام الرأسمالي
الحديث. فمن دون سيطرة المجتمع على
الاستثمار، يشجع الرأسماليون الخاصون
على استثمارات متزايدة الخطورة بتمويل
من مستويات عالية من الديون.

وبمقارنة نسبة دَيْن القطاع غير المالي
إلى الناتج المحلي الإجمالي في الولايات
المتحدة والصين من 1980 إلى 2013 وجدنا
ما يلي [للاختصار سنشير من الآن فصاعداً
إلى «الناتج المحلي الإجمالي» GDP باسم
«الناتج الإجمالي»]:

في الولايات المتحدة: كانت هذه النسبة
حوالي 180% في النصف الثاني من الثمانينات
إلى التسعينات. وبعد عام 2000 ارتفعت
ديون القطاع غير المالي عندما كان التوسع
الاقتصادي الأمريكي مدفوعاً بفقاعة الإسكان.
عام 2007، عشية الأزمة الاقتصادية، بلغت
هذه النسبة 236%.

في الصين: كان إجمالي دَيْن القطاع غير
المالي مستقرًا نسبيًا خلال 2003-2008،
إذ بلغت نسبة هذا الدين إلى الناتج الإجمالي
حوالي 140%. في 2009، استجابت الحكومة
الصينية للأزمة الاقتصادية العالمية عبر
تشجيع الحكومات المحلية والشركات
المملوكة للدولة على تنفيذ برامج استثمارية
ضخمة ممولّة من القروض المصرفية.
ارتفعت نسبة ديون القطاع غير المالي إلى
الناتج الإجمالي الصيني، بين 2008 و2013،
من 140% إلى 209% على التوالي. [تحديث
المحرر: في 2016 صارت النسبة 235%].

باستثناء ديون الحكومة المركزية، بلغ
إجمالي ديون الصين للأسر والأعمال غير
المالية والحكومات الإقليمية والمحلية 194%
من الناتج الإجمالي عام 2013. وبالمقارنة،
في الولايات المتحدة عام 2007، كان إجمالي
هكذا أنواع من الديون هو 191% من الناتج
الإجمالي.

لا يمكن لنسبة الدَيْن إلى الناتج الإجمالي
أن تستمر بالارتفاع إلى الأبد. يتم تقدير
القيمة طويلة الأمد لهذه النسبة، بحساب
معدل الاقتراض الحالي «كنسبة من الناتج
الإجمالي» مقسوماً على معدل نمو الناتج

التأثيرات المباشرة
للأزمة الاقتصادية
الصينية وحدها قد
تسحب الاقتصاد
الرأسمالي العالمي
إلى الركود القادم
مع أضرار أكبر مما
حدث بعد ركود
2008

الواقع: «بالجملة» أمّا الفكر: «بالمفرق»



إن مراجعة تاريخ الصراعات الفكرية، التي تقدم تصورات شاملة، إما بشكلها الظاهر أو الضمني، تظهر الطابع الكلي لهذه التصورات بمختلف مضامينها، فالمالية تقدم تصورها الشامل بمختلف أشكاله التاريخية وكذلك المادية.

■ محمد المعوش

هذا الشكل من الكلية يجعل من الممكن على الفكر الناقد والناقض أن يقيم الطرح الذي أمامه، وبالتالي أن يبني موقفاً منه. أما اختلال هذه الوحدة في الطرح أو إخفائها يعرض الفكر الناقد نفسه لخطر تفكك وحدته، وبالتالي موقفه في حال لم يتنبه إلى حيلة إخفاء الوحدة تلك، الوحدة المقصودة ليست اختيارية بل هي تعبير عن وحدة العالم وظواهره وحركتها، والموقف منها لا يمكن إلا في أخذها في وحدتها.

التفكيك والفكر السائد

التفكيك: هو ميزة الفكر السائد في مرحلة ما بعد الحداثة، انعكس مثلاً في الفن والعمل السياسي، في صيغة تفكيك القضايا وخصوصاً مظهرها من خلال عمل الجمعيات «غير الحكومية»، وتفكيك العلوم من خلال تشظية المواضيع المدروسة وعزلها، وكلها دعمت وترافقت مع تفكيك المجتمع إلى نواتات وخلايا متصارعة للتغطية على الصراع السياسي الاقتصادي الفعلي ضد الرأسمالية.

التعمية على الواقع والتفكيك و«حرية التعبير»

يُطل شعار «حرية التعبير» من كل

زاوية و صوب، وهو: إن كان بالضرورة شعراً ديمقراطياً، ولكن في مضمونه: هو تعبير عن طرح فكري سياسي، وإلا فعن ماذا يكون التعبير أساساً؟ وشعار «حرية التعبير» انعكاس للممارسة النوعية للصراع والقمع الطبقي من قبل الرأسمالية في منتصف القرن العشرين، أو ما يسمى التنسوية التاريخية أو التنازل التاريخي مع الطبقة العاملة. ومن خلاله أرادت الرأسمالية القول: يمكن للجماهير الكلام في السياسة والفكر والمجتمع وكل ما تريده، ولكن على أرضية التفكيك من جهة، والتسطيح الشكلي من جهة أخرى، أو تحويل الصراع من صراع طبقي إلى صراع أفكار محض. وهو ما كان من جهة تعبيراً عن ممارسة تعطيل فعالية الجماهير، وهي على المسرح التاريخي الذي اقتحمته في النصف الأول وخلال النصف الثاني من القرن الماضي، ولم يعد من الممكن أمام الرأسمالية أن تعيد التاريخ إلى حيث كانت الجماهير خارج هذا المسرح بالإحداثيات السابقة. ومن جهة ثانية: هو تعطيل لفعالية الأحزاب الثورية، فهي عندما سمحت بالفكر السياسي والحوار السياسي والتلفزيون والجريدة السياسية وغيرها، قدمت حيلتها في أن عممت الفكر السياسي بغاية تعطيله وتشويه منطلقاته وتبسيطها وتفكيكها، وهذا ما تلمسه مهدي عامل أيضاً في كتابه الأخير «في نقد الفكر اليومي» الذي حوّل الفكر السياسي إلى نقاش في الأحداث وحدها، ناطقة بلغة العممية والظلامية. وعلى أساس ما سبق، تصبح العلاقة بين الأحزاب وبين الناس علاقة «تصارع آراء»، وهو ما حصل ويحصل فعلاً لدى الكثير من القوى

التفكيك أداة لتعطيل الفكر ليس لمن يمارس التفكيك فقط بل من يقع في فخ ممارسته أيضاً

السياسية الثورية، التي أصرت على ناحية الحديث السياسي الفوقي مع الناس من أجل إقناعها السياسي، مع إغفال التوجه الاجتماعي للتحويل في الحاجات الجديدة والقديمة لدى الناس. وهو ما يعني: أن على هذه الأحزاب أن تهزم الناس فكراً حتى تكسبها! فوضع الأحزاب بحالة مواجهة عدائية مع الناس مسبقاً، والدلائل كثيرة في مواقع التواصل الاجتماعي أو الممارسات النقاشية المباشرة اليومية مع الناس.

الفيسبوك والتفكيك

التفكيك أداة لتعطيل الفكر، ليس لمن يمارس التفكيك فقط، بل من يقع في فخ ممارسته أيضاً. ولأن الفيسبوك: هو المنصة اليومية التي يمكن من خلالها قياس الموقف العام تجاه القضايا، فيمكن أن نقول فيه: إنه مرة ووسيلة للتفكيك في أن واحد. دليل أول: هناك المادة التي عادة ما يطلق عليها صفة «اقتباسات» والتي تترافق عادة مع صورة أو اسم الكاتب المقتبسة عنه. وبغض النظر عن محتوى الاقتباس وإضافة إلى الصفة العامة لأي اقتباس مما قد يخرج الاقتباس عن سياقه، فإن الاقتباس «السائد» (وليس كل اقتباس) عامة يكون مفتقراً للطرح الكلي الموحد حول الواقع. ومنطق الاقتباس هذا ينسحب لكي يصير منطق تلقّي أي طرح آخر، فلا تعود كليلته هي المهمة، بل يصبح وقع الموقف المعزول هو الأساس.

دليل آخر: هو كون الفيسبوك أساساً منصة «تعبير حر» شكلاً، والفيسبوك غالباً: هو تعبير «لأفراد» وليس لأحزاب

تمارس الفكر الكلي «عن واقع كلي» إذا أمكن القول، فيصير الفضاء العام «كون الفيسبوك هو الفضاء «المركزي» للتعبير اليوم» محكوماً بالمواقف تجاه القضايا بالمفرق: البيئة، حدث معين، ظاهرة الإجراء، الفن، كل قضية سياسية بحد ذاتها.. واللائحة تطول.

هكذا، وعند القبول بواقع ممارسة التفكيك هذا، دون أن تتم موضوعة المواقف في صورة موحدة، هي أساساً تجاه عالم موحد تدور فيه الأحداث والقضايا، يصبح القبول دليل موافقة بالمبدأ، حتى لو رفض الموقف المطروح المعزول شكلاً وعملاً بقانون «بالنقيض يكون النقيض»، فإن تنقّص فكرياً «هو في بنيته مفكك» لا على تفكيكه، يعني: الانتقال إلى بنيته الفكرية ذاتها، ولو اختلف الطرحان.

ولهذا مثلاً، كثيراً ما نرى الموافقة على موقف قد أعلنه أحد ما على «حائطه»، ولكن لا نوافق على موقف آخر له في لحظة مختلفة، مع أن الموقفين نحو قضيتين في الواقع موحدتين ولا يمكن أن تؤخذ منفردتين.

هذا لا يعني دعوة إما لمنطق القبول الكلي أو الرفض الكلي، ما يحيل إلى غياب الواقعية في الممارسة، ولكنه بالأساس يشير إلى ضرورة وحدة الموقف النظري الذي هو وحدة الواقع نفسه، هذا الموقف الذي لا يزال الطابع العام للممارسة الفكرية مفتقراً له. فالصورة الكلية اليوم المطلوب إظهارها دائماً هي: التناقض الأساس حول المرحلة التاريخية، ومصير الرأسمالية كنظام اجتماعي، ومصير العالم، والباقي تفرعات له.

قصص الصداقة السورية الفرنسية



في كثير من الأحيان، يشبه الضجيج الإعلامي جبل جليد خلابي، لا بد من كسره وتذويبه، فالشمانة من الاحتجاجات الفرنسية ضجيج إعلامي خلابي للبعض، وسنكسره بطريقتنا عبر سرد جوانب من قصص الصداقة السورية الفرنسية التي لن تعجب البعض. وأقصد بذلك صداقة الشيعيين السوري والفرنسي، وليست صداقة الحكومات.

■ لؤي محمد

وقف الشعب الفرنسي إلى جانب الشعب السوري خلال محطات مختلفة من تاريخه في القرن العشرين. حيث أعلن عمال المعادن والمناجم الفرنسيين الإضراب عن العمل تضامناً مع الثورة السورية الكبرى 1925، وأضرب العمال الفرنسيون تضامناً مع إضرابات عمال سورية ضد الاستعمار الفرنسي سنوات العشرينات والثلاثينات. ولعبت جريدة اللومانيته الفرنسية دوراً كبيراً في مساندة نضال الشعب السوري ضد المستعمر الفرنسي، وإيصال صوته إلى العالم، واستشهد مراسلها الدكتور عادل النكد في معركة بيت سحم بغوطة دمشق 1926.

كان النواب الشيوعيون في البرلمان الفرنسي صوتاً لنضال الشعب السوري، ورفع الشيوعيون شعار «سورية

للسوريين» في مظاهرات عمّت المدن الفرنسية تطالب باستقلال سورية وجملاء الاستعمار الفرنسي عنها، كما كان لهم الدور الأساس في إبرام معاهدة 1936، التي نصت على استقلال سورية. وأرسلوا المحامين إلى سورية ولبنان للدفاع عن المعتقلين أمام المحاكم الاستعمارية الفرنسية. ولعبوا دوراً كبيراً في فضح الجرائم الفرنسية يوم 29 أيار 1945 أمام الرأي العام

رئيس الكتلة البرلمانية الشيوعية مدافعاً عن الشعب السوري وحقه في الجلاء، ولا ننسى دور قائد الشيوعيين الفرنسيين موريس تورييز في تحقيق الجلاء لسورية وطرد الفاشية من فرنسا. توفي تورييز عام 1964، وتخليداً لذكراه أطلق السوفييت اسمه على معهد العلوم اللغوية في موسكو، وأصبح المعهد يسمى حتى اليوم بمعهد موريس تورييز للغات الأجنبية.

الفرنسي والعالمي، حتى تحقق الجلاء عام 1946. كما قاتل 5000 سوري ضد الاحتلال النازي في فرنسا، وقاتل ممثل الشيوعيين السوريين واللبنانيين في باريس الرفيق فؤاد قازان في صفوف المقاومة الشيوعية الفرنسية برتبة كابتن، واستشهد صديق الحزب الدمشقي تولومجيان على يد الغستابو الألماني في مدينة ليون. في تلك السنوات، برز جاك دوكلو

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



يمتد التاريخ الوطني الحديث للجولان منذ الانتفاضة ضد الاستعمار الفرنسي، إلى النضال الوطني والطبقي منذ الخمسينات، إلى مواجهة الاحتلال الصهيوني عدة مرات، مثل: الإضراب الكبير في الجولان المحتل سنة 1981، وانطلاق حركة المقاومة السرية المسلحة عام 1985، والمظاهرات النسائية عام 1987. في الصورة جماهير بلدة مجدل شمس أثناء الإضراب الكبير الرفض للهوية الصهيونية ولقرار ضم الجولان المحتل إلى الكيان الصهيوني.



كتاب عن سعيد حورانية

صدر عن الهيئة العامة السورية للكتاب ضمن سلسلة «أعلام ومبدعون» كتاب شهري للباحثة، يضيء على حياة القاص الراحل سعيد حورانية للكاتب حسن م. يوسف. يبدأ الكتاب من حي الميدان الدمشقي الذي شهد صرخة الكاتب حورانية الأولى في الحياة سنة 1929 في زمن النضال ضد الانتداب الفرنسي. ويروي الكتاب تحول حياة أسرته إلى الفقر الشديد، وعمله في معمل للكبريت لتسديد أقساط مدرسته، لتبدأ في الجامعة تحولات عميقة بشخصيته وتعرفه على بعض رفاق دربه من الكتاب، مثل: حنا مينه الذي كان صحفياً معروفاً. صدرت مجموعته القصصية الأولى عام 1952، ولعب دوراً في تأسيس رابطة الكتاب السوريين، توفي عام 1994.



عدد جديد من الحياة المسرحية

صدر العدد الجديد من مجلة «الحياة المسرحية» الفصلية الصادرة عن مديرية المسارح والموسيقا في وزارة الثقافة، واحتوى العدد مقالات ودراسات نقدية وبحثية في مجال المسرح ونوافذ على التجارب المسرحية السورية والعربية، وقدم العدد رقم 103 من المجلة تغطية لعدد من المهرجانات في سورية والبلدان عربية، منها: مهرجان مسرح الطفل، ومهرجان المسرح الأكاديمي الثامن في الكويت، وأيام الشارقة المسرحية الثامنة والعشرين. كما احتوى مقالات متنوعة ودراسات مثل «إشكاليات ترجمة المسرح المعاصر»، «خصوصية وأبعاد التجريب المسرحي»، «من تاريخ المسرح في حمص»، في حين خصص ملف العدد للمسرح الإيطالي داريو فو.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الإسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حماة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	هاني خيزران	0952769397	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقبة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 16 / 12 / 2018» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18 / 12 / 2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03 / 12 / 2011

المعلم «الكافر»



فقط من أصل أربع وثلاثين إجابة؟! لماذا تخدعون أنفسكم وتخجلون من واقعكم الذي لم يكن لكم ذنب في وجوده؟ طبعاً أقدر العزة والكرامة التي احتلت مكانة أساسية في إجاباتكم. لكنكم تتسترون بها خشية افتضاح بؤسكم. وأكرر للمرة الأخيرة: إنه ليس من صنعكم. إن هروبكم وتزييفكم للحقائق وتترككم لواقعكم المزري، لن يفودكم إلى الخلاص ولن يحل مأزقكم». ثم تفكر قليلاً وأضاف بإشفاق وتسامح: «ساعتير إجاباتكم هذه وكأنها لم تكن، وسأقطع من هذه الحصّة خمس دقائق لتعيدوا كتابة أجوبتكم، وأتمنى منكم جميعاً توخي الدقة والمصادقية فيها بعيداً عن التماهي بالظالمين». وختم حديثه بكبرياء غاضبة: «يا أبنائي، ما نحن فيه لن يدوم، نحن شمس العالم القادمة، وهم الظلمة الراهنة».

وظف بتمزيق أوراق الإجابة بهدوء. وقد أحدثت خطبة المعلم رجّة فظيعة في صفوفنا، وبددت كل مشاعر النقص والذونية التي لصقت بنا. وانكبّ الطلاب يكتبون وقد اجتاحتهم تيار متوثب من اللهفة والحماس والمرح. وكانت أجوبتهم، وهذه المرة دون أن ينقلوا عن بعضهم: «تناولنا شوربة عدس، سلق، هندباء، فلفل، كشك، برغل...».

تستحي من نفسك؟ انظر ماذا أجبت أنا! وكان كغيره من الطلاب قد كتب أنه تناول مع أفراد أسرته ما لذ وما طاب. فقد أجاب معظم الطلاب عن السؤال بما يتمنونه ويشتهونه من مأكولات محرومين منها أباً عن جد بسبب الفقر المدقع الذي يتخبطون فيه. فكانت الأجوبة على الوجه الآتي: «حليب بالجلس، لحمة بعجين، كباب، دجاج محشي، كفتة بالصينية...».

قلت له مقتنعاً:

لن أغير ما كتبت، هذه هي الحقيقة ولن أخجل منها..

وما إن جمع المعلم أوراق الإجابة وبدأ يتفحصها، حتى قرع الجرس إيذاناً بانتهاء الحصّة الدراسية، وخرج الطلاب إلى الباحة وشرع كل طالب يسأل زميله بماذا أجاب؟ وسط ضحكات وقفشات هذا وذاك..

وفي بداية الحصّة الدراسية التالية، وقف المعلم ينظر إلينا فرداً فرداً وقد غشي الصمت أرجاء الصف، واستقرت عيناه صوبي بنظرة تشي بالتعاطف والمحبة، فاحترق وجهي من الخجل. ثم تصفح المكان بنظرة دائرية، وقال بعجلة وضيق، وعضلات وجهه تموج بسحب حمراء:

«هل يعقل أن عدد الإجابات الصادقة اثنتان

في مرحلة الدراسة الابتدائية أو آخر ستينيات القرن المنصرم، كان لدينا معلم صف يشاع عنه في أوساط المدرسة بأنه «ملحد، كافر، لا يفرق بين أمه وأخته وعشيقته.. والعياذ بالله! لكنه— للأمانة— معطاء نزيه مثقف وصارم بشدة». لم يكن أنيق الهدام كباقي المعلمين، فهذه الأمور من آخر اهتماماته. لكنه غزير العناية بمتابعة آخر ما تصدره الدوريات الثقافية. ونادراً ما يرى خالي اليمين من كتاب أو مجلة أو جريدة. ولعل أهم صفة لديه أنه يمتلك موهبة التحدث ببراعة. أراد في مطلع العام الدراسي أن يجري استبياناً لطلاب شعبتنا لسبر واقعنا الطبقي من خلال توجيه سؤال: «ماذا تناولتم البارحة من مأكولات؟» على أن تكون إجاباتنا خطية.

■ ضيا اسكندر

المكتومة وكتابة ما يلوح لهم من إجابات. ولما كنت من الطلاب المتفوقين، لم أكن مضطراً للالتفات إلى زملائي بالمذاكرات لأستعين بهم، بل على العكس من ذلك، كان زملائي يتوددون لي ويتملقونني حتى أساعدهم في أوقات الشدة. فقد كتبت إجابتي دون أن التفت إلى أحد: «تناولت صباح البارحة مع أفراد أسرتي الزيتون مع الخبز والشاي، وعند الغداء مجدرة برغل إلى جانب سلطة خس، وعند العشاء لفت والدتي لكل فرد من أسرتنا سندويشة زعتر».

وإذ بزيملي الجالس إلى جانبي والذي اعتاد تاريخياً أن ينقل من ورقتي في المذاكرات والامتحانات، ينظر صوبي ساخطاً مستنكراً ويهمس من بين أسنانه: كيف تجيب عن السؤال بهذه الإجابة؟! ألا

في تلك المرحلة كان غالبية— إن لم يكن جميع— الطلاب، ينتمون إلى الطبقة الفقيرة المسحوقة في المجتمع. يتبدى ذلك من لباسنا وهزال أجسامنا. فقد كانت العائلة لا يقل عدد أفرادها عن سبعة كحد أدنى، يعيّلها رب أسرة بالكاد دخله يسد رمق الأفواه الجائعة دوماً.

وبدأنا بتسطير الإجابة عن سؤال المعلم. وحيث إن الرقابة منتقبة في ظروف كهذه؛ فهي ليست مذاكرة أو فحص.. وبالتالي يستطيع أي طالب أن يتطلع بورقة زميله ويقرأ إجابته، ويتشاور معه دون أن يثير أية ردود أفعال زاجرة من قبل المعلم. فقد انهمكوا بتبادل الوشوشات ومد الأعناق والضحكات

قاسيون

5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة

قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

2000 2019

◀ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

إطلاق حملة الاشتراكات السنوية